التوليد النحوي والدلالي والصوتي لصيغ المبني للمجهول في اللغة العربية
معالجة لسانية ــ حاسوبية(*)

د. مازن الوعر
جامعة دمشق

ϕ . مدخل

قبل أن أشرح الوجوه النحوية والدلالية والصوتية للتراكيب المبنية للمجهول في اللغة العربية، أحب أن أبيِّن الإطار النظري الذي سأحلل بهديه هذه التراكيب.

تتألف بنية الجملة العربية من ثلاثة مكونات، يُدعى المكون الرئيسي الأول **المسند** (م)؛ أي خبر الجملة. ويُدعى المكون الرئيسي الثاني **المسند إليه** (م إ)؛ أي فاعل الجملة أو المبتدأ. ويُدعى المكون الثالث **الفضلة** (ف)؛ أي المكونات اللغوية التي ليست مسنداً أو مسنداً إليه. وتُدعى العلاقة القائمة بين هذه المكونات البنائية **الإسناد** (إس)؛ أي العلاقة الإسنادية. وتَحْكُمُ عجرةَ الإسناد هذه عجرةٌ أخرى عالية تُدعى **الكلام** (ك)؛ أي الجملة التامة والمفيدة والقائمة برأسها.

سأستخدم في التحليل اللساني أيضاً الحالات الإعرابية الثلاث :

الرفع (رفع)؛ **والنصب** (نصب)، **والجر** (جر). أضف إلى ذلك أن التحليل اللساني سوف يصف البنية العميقة لصيغ المبني للمجهول من خلال استخدامه الأدوار الدلالية الخمسة التي وضعها اللساني الأمريكي ولتر كوك (1979) في أ نموذجه الدلالي المعروف ــ (Case Grammar : Matrix Model)، وهذه الأدوار الدلالية هي : **الفاعل** (فا)، **المجرب** (مج)، **المستفيد** (مس)، **المكان** (مك)، **والموضوع** (مو).

وهذا يقودنا بالطبع إلى الاستعانة بالنظام الاشتقاقي الثنائي الاتجاه الذي وضعه اللساني الأمريكي والس تشيف (1970)، والذي تبناه وطوره ولتر كوك (1979). يتألف هذا النظام من أربع وحدات دلالية **اشتقاقية** (ش) هي :

الحصولية (ح)، **الإرجاعية** (ر)، **السببية** (س)، **الإلغائية** (غ)، وأخيراً سيتبنى التحليل اللساني منهج الصوتيات الآلية المقطع (Autosegmental phonology) الذي وضعه اللسانيَّان الأمريكيّان مايكل برايم وموريس هالي (1970 – 1973)، وطوره اللساني الأمريكي جان مكارثي (1979). وهذا يعني أن الجذر العربي، سيخضع إلى مجموعة معقدة

(*) ألقي هذا البحث في ندوة :
«استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات» التي انعقدت في مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض، في الفترة ما بين 10 – 13 آيار 1992 / المملكة العربية السعودية.

من التغيرات الصوتية – الصرفية التي ستولد بدورها صيغاً مختلفة للمبني للمجهول عندما نُطبق عليه عدداً من القواعد الصوتية الآلية.

1 . الوجوه النحوية والدلالية لصيغ المبني للمجهول[1]

إن العمليات الأساسية التي تحول التراكيب العربية المبنية للمعلوم إلى تراكيب مبنية للمجهول تتضمن الإجراءات التالية :

(1) أ . الـ م إ (الفاعل النحوي) يجب أن يُحذف تماماً من التركيب المعلوم دون أن يترك أي أثر خلفه.

[م إ (فاعل نحوي) ← ϕ]

ب . الـ ف (المفعول به) يجب أن يُنقل من موقعه إلى موقع الـ م إ (ϕ) المفرَّغ من أجل أن يعمل عمل الفاعل من الوجهة النحوية... تاركاً أثراً خلفه (trace).

[م إ (مفعول به).....ف (أثر)]

ج . الـ م إ (مفعول به) يُمنح علامة الرفع من خلال العامل وهو الفعل المجهول.

[م (فعل)....م إ (مفعول به)....ف (أثر)]

[+ رفع ـــ + دور دلالي]

د . الـ م إ (مفعول به) سيحمل معه الدور الدلالي الذي ورثه من التركيب المعلوم.

هـ . صيغة الفعل المعلوم م (فعل معلوم) يجب أن تتغير صوتياً إلى صيغة الفعل المجهول م (فعل مجهول). التغيّر الصوتي يعتمد هنا على نوع الفعل فيما إذا كان ماضياً أو مضارعاً أو إسم فاعل.

[م (فعل)....بتطبيق القاعدة الصوتية ← م (فعل)]

[+ معلوم] [+ مجهول]

إن المبدأ العاملي المهم هنا هو أن العامل م (المجهول) يجب أن يمنح معموله الـ م إ (مفعول به) حالة الرفع، ويجب أن يعمل فيه عملاً مناسباً. إلا أن الـ م (المجهول) لن يمنح الـ م إ (مفعول به) دوراً دلالياً، ذلك لأن هذا الأخير سيرث هذا الدور الدلالي من التركيب المعلوم ويحمله معه إلى التركيب المجهول. وهذا ما جعل ابن يعيش يدعو الوضع الجديد للـ م إ (مفعول به) في التركيب المجهول «المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله»[2].

وهذا يعني أن العملية التحويلية من التركيب المعلوم إلى التركيب المجهول يمكن أن تكون كالتالي :

(2) أ .

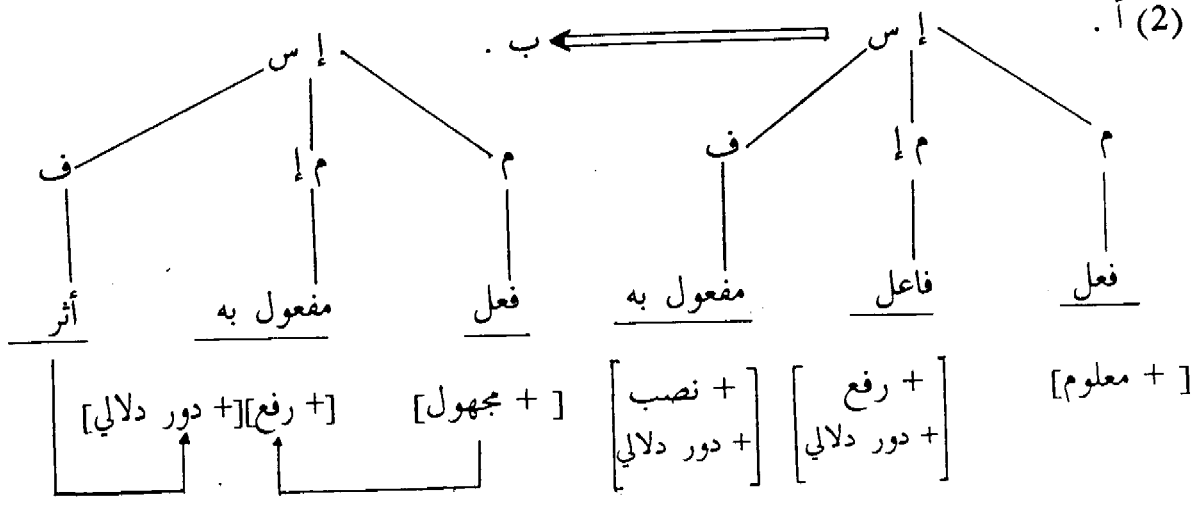

إن الفعل المجهول يقع تحت عجرة الـ م، وموقع المفعول به كنائب فاعل يقع تحت عجرة الـ م إ، أما العنصر اللغوي الذي نُقل إلى التركيب المجهول فيقع تحت عجرة الـ ف (أثر).

تتلخص الفكرة الأساسية هنا بأن المفعول به الذي نُقل إلى موقع الفاعل يجب أن يعمل عمل الفاعل من الوجهة النحوية؛ أي ينبغي أن يكون معمولاً للعامل م (المجهول) وخاضعاً لقيوده وضوابطه، وهذا يعني أن على عجرة العامل م (فعل) أن تحكم الـ م إ حكماً مناسباً بغض النظر عن طبيعة هذا الـ م إ الذي يمكن أن يكون فاعلاً أو مفعولاً به.

ففي حالة المبني للمجهول سيصبح الفاعل النحوي خالية (ϕ)، وسيحل المفعول به محل الفاعل النحوي المحذوف وسيُمنح حالة إعرابية جديدة محتفظاً بالدور الدلالي الذي ورثه من الفعل المبني للمعلوم. وسوف يُحكم بقاعدة الموافقة (Agreement) بين الفعل وفاعله (في التذكير والتأنيث... إلخ) وستفرز النتيجة المتولدة من هذه العملية تركيباً صحيحاً مبنياً للمجهول.

لقد أدرك النحاة العرب ـــ على أية حال ـــ التغيرات النحوية والدلالية التي تجري في التركيب المعلوم من أجل تحويله إلى تركيب مجهول، حتى إن ابن يعيش ذهب أبعد من ذلك ليضمّن التركيب النظامي المجهول ما يعرف باللسانيات الحديثة بـ **التركيب الحصولي المجهول** (Inchoative passive)؛ أي التركيب الذي فعله يشبه ما يعرف بالعربية بالفعل المطاوع (انفتح... انكسر... إلخ)[3].

فقد ذكر ابن يعيش أن الـ م (فعل) يمكن أن يتحول إلى مجهول من خلال عدة قواعد تحويلية صوتية وصرفية ونحوية ودلالية كما هو معروف في التركيب المبني للمجهول على نحو نظامي مألوف (ضَرَبَ زيدٌ خالداً ← ضُرِبَ خالدٌ)، ويمكن للـ م (فعل) أن يأتي مبنياً للمجهول بطريقة غير معروفة ونظامية القواعد كما هو الأمر في التركيب الحصولي المجهول (فَتَحَ زيدٌ البابَ ← انفتح البابُ).

فإذا وضعنا ما قاله ابن يعيش في إطار النظرية الدلالية لكوك، فإننا نرى أن الـ م إ في التركيب الحصولي ليس هو الفاعل الدلالي المنفذ الذي قام بالفعل، بل إنه الموضوع (Object) الذي أقيم عليه الفعل من خلال فاعل دلالي محذوف (Agent). فمنذ أن حُذف الفاعل الدلالي، فإن الموضوع سيحل مكانه ويعمل عمله النحوي.

لنتأمل الأمثلة التي ساقها ابن يعيش في كتابه شرح المفصل[4].

(3) أ . سقط الحائط

ب .

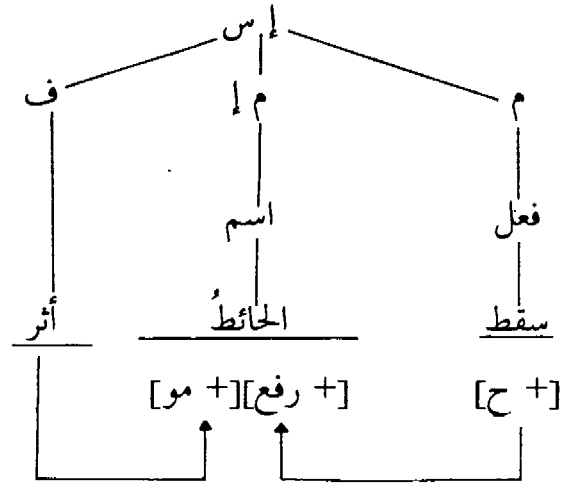

ج. سبّب (x، نحو الحصول (كن س ق ط (حائط))) ← نحو الحصول (كن س ق ط (حائط)).

(4) أ . مات زيد

ب .

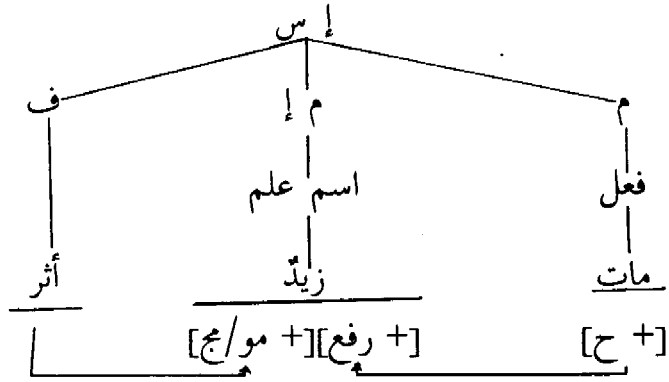

ج. سبّب (x، نحو الحصول (كن موت (زيد))) ← نحو الحصول (كن موت (زيد)).

إن الفكرة الأساسية هنا هي أن الـ م إ (مو) في التركيب الحصولي متماثل أو متطابق مع الـ م إ (مو) في التركيب النظامي المجهول. إن كلا العنصرين اللغويين ليسا الفاعل الدلالي أو الحقيقي للفعل، بل على العكس من ذلك إنهما **الموضوع** الذي أقام عليه الفاعل عمله. فمنذ أن كان على الموضوعين الدلاليين أن ينتقلا إلى الموقع م إ (ـــ) وجب عندها أن يخضعا إلى عجرة العامل م (الفعل) ويُحكما بعمله من أجل أن يمنحهما حالة إعرابية جديدة [+ رفع] ويتطابق معهما في التذكير والتأنيث وذلك بفعل قاعدة الموافقة.

ونستنتج من ذلك أن المفعول به ــ بغض النظر عن دوره الدلالي ــ ينتقل من موقعه الأصلي ف (ـــ) في التركيب المعلوم إلى موقع الـ م إ (ـــ) في التركيب النظامي المجهول والتركيب الحصولي، حاملاً معه دوره الدلالي من جهة ومستقبلاً حالة إعرابية جديدة من جهة أخرى.

تُظهر اللغة العربية أن الـ م (الفعل) في التركيب المجهول يمكن أن يكون مجاوراً ليسار ضميرٍ مفرّغ (ϕ) في موقع الفاعل؛ أي أن الـ م (فعل) يمكن أن يعمل على ضمير مستترٍ يعود على عنصر لغوي يسبقه في الرتبة كما هو الأمر في المثال التالي :

(5) أ . استُبيحتِ الدورُ وهُدِمت (ϕ = ضمير)

ب .

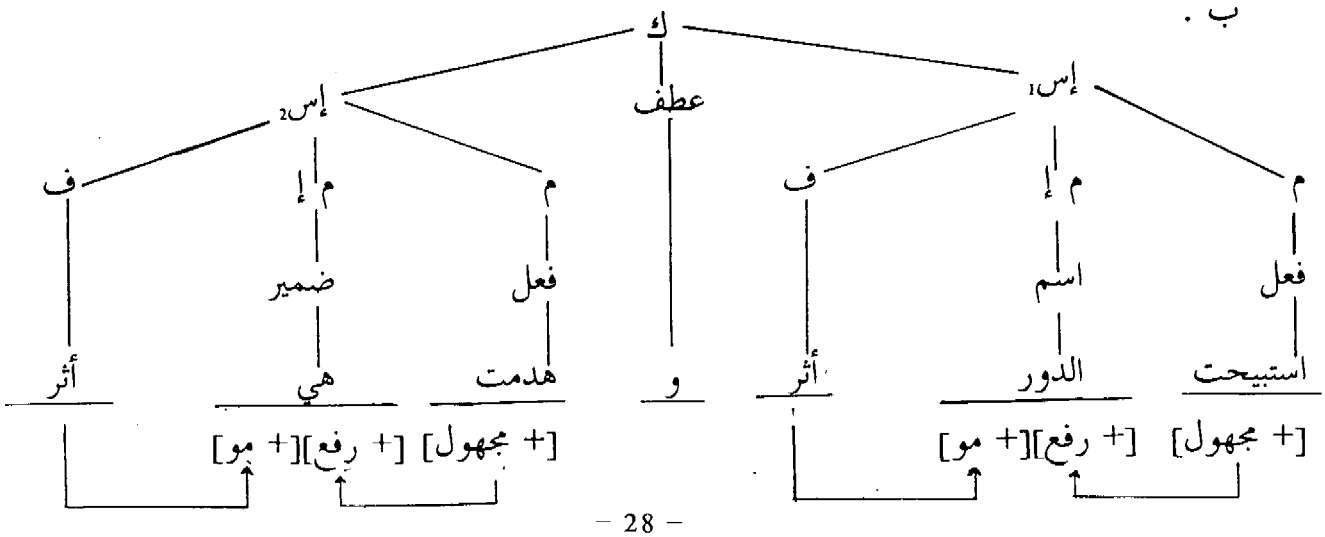

في المثال (5 ب) يتبيّن أن الـ م إ (اسم) في الـ إ س 1 يتطابق مع الـ م إ (ϕ = ضمير) في الـ إس 2 في التذكير والتأنيث وذلك من خلال قاعدة الموافقة.

وباختصار، إن القضية المهمة هنا هي أن العامل وهو الفعل في التركيب المعلوم يمنح معموله المفعول به دوراً دلالياً وعلامة إعرابية [+ نصب]. أما في التركيب المجهول فإن العامل ــ الفعل يمنح معموله المفعول به والمنقول إلى مجاله علامة إعرابية فقط [+ رفع]. أضف إلى ذلك أن هذا العامل سينظم العلاقة بينه وبين العناصر اللغوية الأخرى من خلال قاعدة الموافقة. أما الدور الدلالي للمفعول به فسوف يرثه من الفعل في التركيب المعلوم. على أية حال سنعالج هذه القضية على نحو تفصيلي عندما نبحث في ظاهرة اللزوم والتعدي التي لها علاقة وثيقة بعمليات المعلوم والمجهول التحويلية.

1 . 1 . ظاهرة التعدي واللزوم في التراكيب العربية

تمثل ظاهرة التعدي واللزوم حيزاً مهماً في حقل النحويات والدلاليات، فهي تسهم على نحو كبير في فهم العمليات الجارية في التراكيب المعلومة وتحولها إلى التراكيب المجهولة. فعلى أن المفهوم السائد عن التراكيب المتعدية هو مفهوم يذهب إلى اختلافها عن التراكيب اللازمة، وأن هذا المفهوم هو ظاهرة عامة في اللغات البشرية، إلا أن معالجة هذه التراكيب في حالات محددة هي معالجة متنوعة ومختلفة. صحيح أن التعدية واللزوم يختلفان من لغة إلى أخرى في مستوى البنية السطحية والنحوية إلا أن هذه الظاهرة تتشابه في جميع اللغات في مستوى البنية الدلالية والمنطقية العميقة.

لقد اعتمد المفهوم القديم للتعدية واللزوم على الجانب النحوي فقط ونادراً ما كان يراعي الجانب الدلالي والمنطقي. فإذا عرَّفنا هذه الظاهرة نحويا نستطيع أن نقول إن التركيب المتعدي هو التركيب الذي يتعدى إلى مفعول به، أما التركيب اللازم فهو التركيب الذي لا يتعدى إلى أي مفعول به.

وطبقاً لجمهور النحاة العرب، فإن الفعل المتعدي هو الفعل الذي ينتقل أثره من الفاعل إلى المفعول به، لذلك نرى ابن يعيش يصنّف الأفعال المتعدية من الوجهة الدلالية إلى قسمين اثنين :

القسم الأول ويُدعى **أفعال العلاج** وتشمل الأفعال التي تفتقر في إيجادها إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو ضرب، قتل...إلخ.

القسم الثاني ويُدعى **أفعال غير العلاج** وتشمل الأفعال التي تعبر عن القلب ولا تفتقر بإيجادها إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو ذكر وأبصر وشم وذاق ولمس وسمع وحزن وفهم[5].

سوف أفترض هنا أن الأفعال العربية تُصنّف إلى ثلاثة أصناف :

الأول...أفعال متعدية.

الثاني...أفعال لازمة.

الثالث... أفعال متعدية ولازمة في الوقت نفسه.

هذا التصنيف يمكن أن يُحلّل من منظور دلالي جديد كان قد وضعه اللساني الأمريكي ولتر كوك (1980). فقد حلل هذا الباحث ظاهرة اللزوم والتعدي ضمن إطار ما يعرف :

(1) العلاقات القائمة بين الأدوار الدلالية للأسماء والمميزات الدلالية للأفعال.

(2) والعلاقات القائمة في النظام الاشتقاقي الثنائي الاتجاه.

(3) ثم العلاقات التوليدية.

وهكذا وطبقاً لهذه العلاقات يمكننا أن نصنّف الفعل ــ وهو المحور الأساسي في التركيب ــ إلى أربعة أصناف :

(1) فعل يعمل على عنصر لغوي واحد
[م..... م إ]

(2) فعل يعمل على عنصرين لغويين
[م..... م إ ..... ف]

(3) فعل يعمل على ثلاثة عناصر لغوية
[م .... م إ.... ف .... ف]

(4) فعل يعمل على أربعة عناصر لغوية
[م .....م إ .....ف ....ف ....ف]

يتضح هذا التصنيف الدلالي الجديد من خلال التراكيب المشجرة التالية :

(1) أ .

ب .

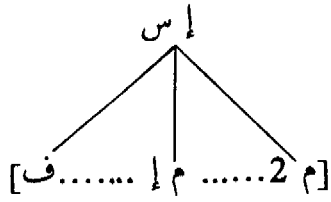

ج .

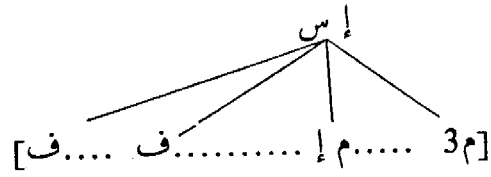

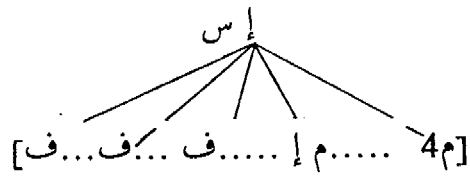

إن الأفعال المتعدية في (1) هي الأفعال التي تندرج تحت (أ، ب، ج، د)؛ أي الأفعال التي تعمل على أكثر من عنصر لغوي واحد. لنتأمل الأمثلة التالية :

(2) أ . ضرب زيدٌ خالداً.

ب .

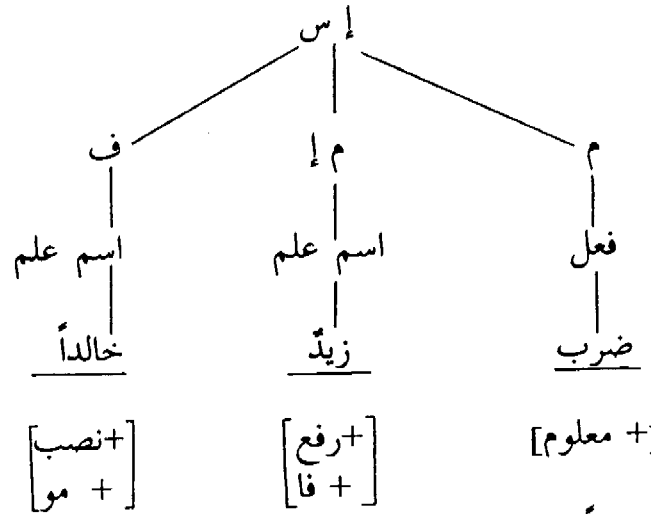

(3) أ . أعطيت خالداً درهماً.

ب .

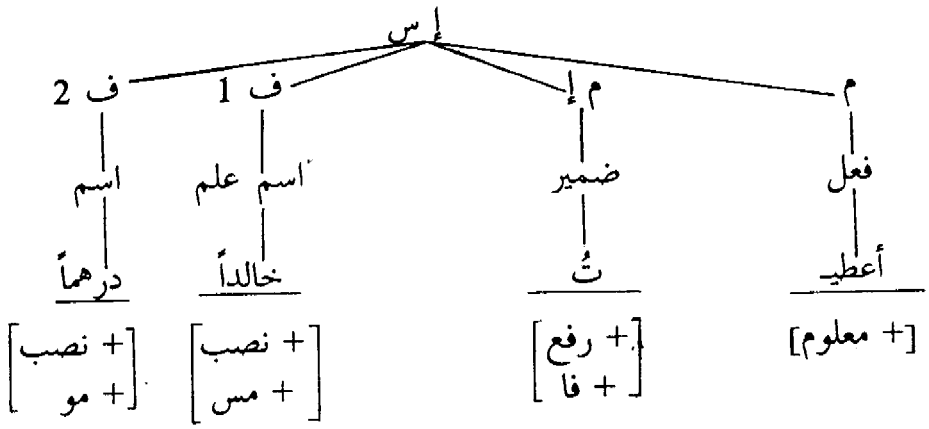

(4) أ . أعلمت زيداً خالداً أخاك.

ب.

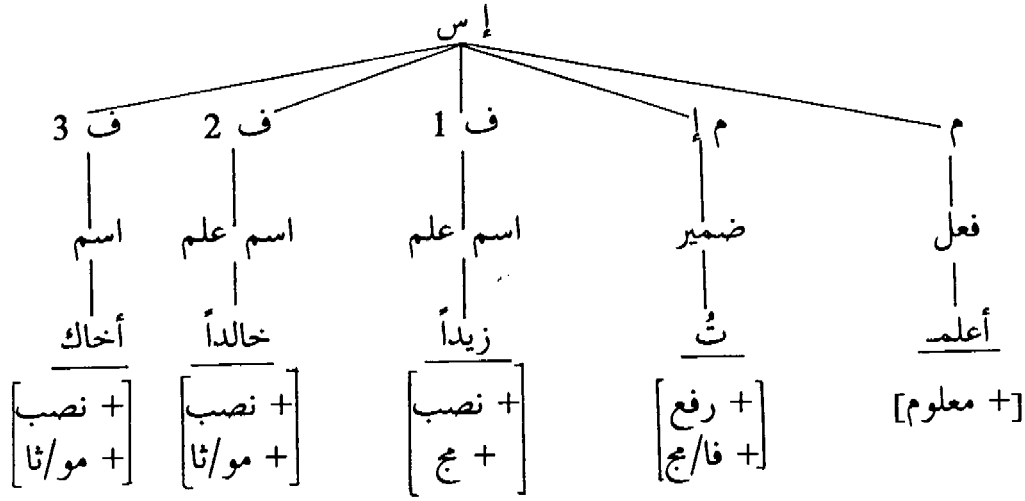

نلاحظ في الأمثلة السابقة أن التركيب (2 . ب) يتطلب مفعولاً واحداً (خالداً) وأن التركيب (3 . ب) يتطلب مفعولين اثنين (خالداً – درهماً)، وأن التركيب (4 . ب) يتطلب ثلاثة مفاعيل (زيداً – خالداً – أخاك).

فإذا نظرنا إلى التركيب (4 . ب) من الوجهة الدلالية فإننا نستطيع أن نصوغ من مفاعيله تركيباً كونياً جديداً[6]. وهذا ما التفت إليه النحاة العرب الذين قسَّموا هذه المفاعيل إلى قسمين اثنين : مفاعيل يمكنها أن تصوغ تركيباً كونياً بنفسها، ومفاعيل لا يمكنها أن تصوغ تركيباً كونياً لا بنفسها ولا بغيرها[7].

أ . المفاعيل التي تصوغ تركيباً كونياً بنفسها

إن الضوابط المفروضة على هذه المفاعيل هي أنها يجب أن تسقط العلامة الإعرابية [+ نصب] من أجل أن تُمنح علامة إعرابية جديدة هي [+ رفع] وذلك من خلال عامل تجريدي سماه النحاة العرب **«عامل الابتدائية»** (ع إ). أضف إلى ذلك أن هذه المفاعيل يجب أن تحتفظ بالأدوار الدلالية التي كان الفعل قد منحها إياها في التركيب المتعدي.

يمكننا توضيح هذه الضوابط من خلال الأمثلة التالية :

(5) أ . ظننت السحابَ ممطراً

ب . السحابُ ممطرٌ

ج .

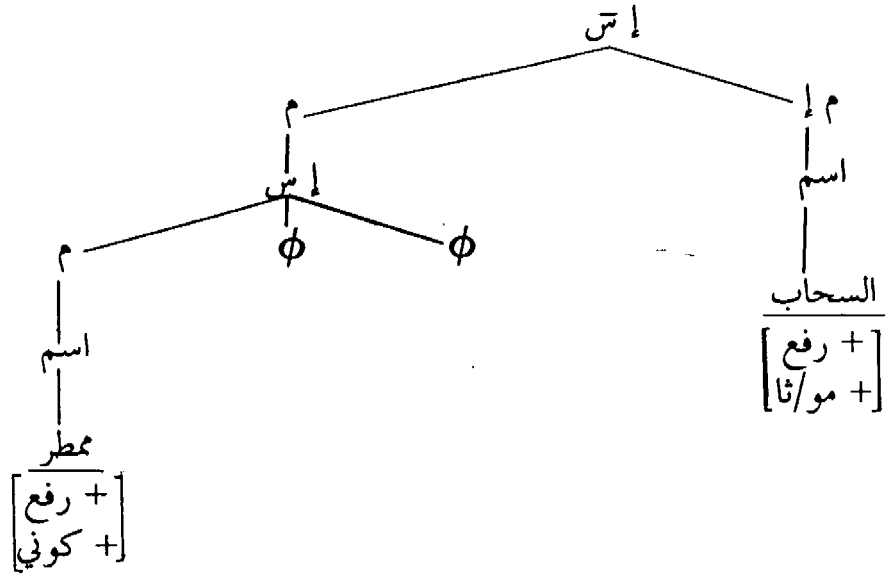

نلاحظ في البنية العميقة (5 . ج) أن المفعولين (السحاب ـــ ممطراً) يمكن أن يُصاغ منهما تركيب كوني جديد[8]. إن التغيرات الجارية هنا تتلخص بالتالي :

(6) أ. [م.....م إ.....ف1 .....ف2]

[+ نصب / + مو/ثا] [+نصب / + كوني]

ب. [ع إ.....م إ.....م]

[+ رفع / +مو/ثا] [+ رفع / + كوني]

ب . المفاعيل التي لا تصوغ تركيباً كونياً جديداً

إن هذه المفاعيل لا تستطيع أن تصوغ تركيباً كونياً جديداً ذلك لأنها ستصطدم بما يسميه تشومسكي (1965) ـــ القواعد الدلالية المختارة (Selectional Rules). يتبين هذا الضابط الدلالي المفروض على التركيب الكوني في الأمثلة التالية :

(7) أ . أعطيتُ هنداً جائزةً

ب . * هندٌ جائزةً

نلاحظ في التركيب (7 . أ) أن الـ ف1 (هنداً) والـ ف2 (جائزةً) لا تستطيعان أن تصوغا تركيباً كونياً نحوياً وذلك لأنه ليس هناك أية علاقة دلالية ومنطقية بين المفعولين.

إن التمييز بين هذين النوعين من المفاعيل مهم جداً في عملية صياغة التراكيب المجهولة كما سنرى لاحقاً.

أما التراكيب اللازمة في العربية فهي تلك التراكيب التي لا تتطلب مفعولاً به على نحو مباشر، إلا أن بعض الأفعال اللازمة **نحوياً** تحمل معنى الأفعال المتعدية **دلالياً**. فإذا أردنا لهذه الأفعال اللازمة أن تكون متعدية نحوياً ودلالياً فإنه لابد من حذف حرف الجر العامل على معموله، وهكذا فإن الاسم المنصوب بنزع الخافض[9] ـــ على حد تعبير النحاة العرب القدماء ـــ سيعمل وكأنه مفعول به. لنتأمل الأمثلة التالية :

(8) أ . سكنتُ **في الدار**

ب .

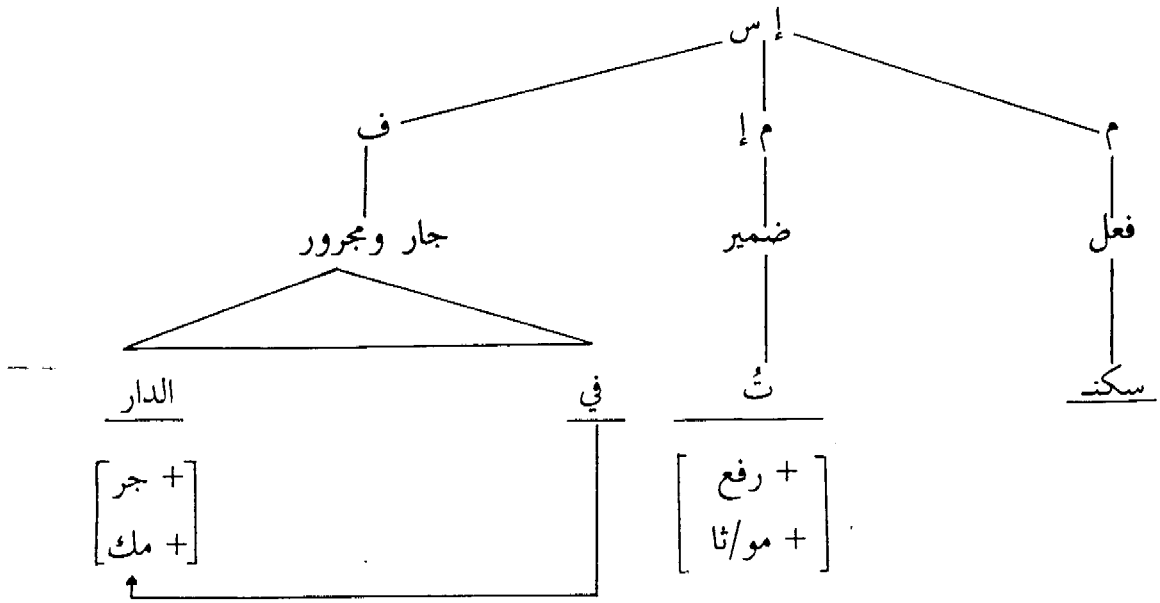

(9) أ . سكنتُ الدَّارَ

ب .

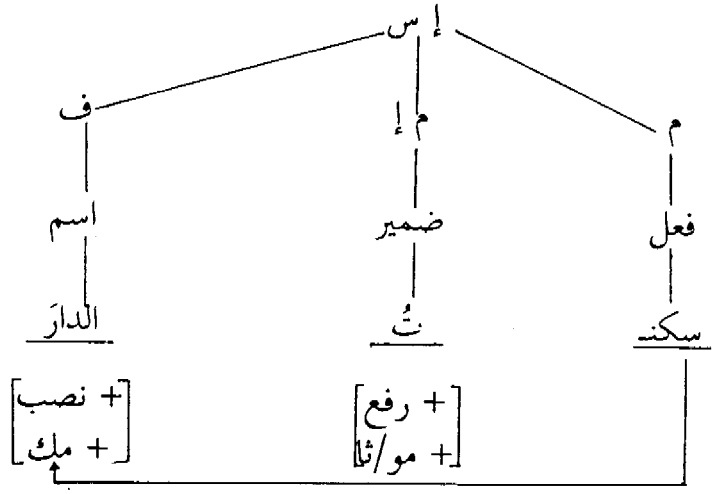

نلاحظ في المثال (8 . ب) أن الـ ف (الاسم المجرور) يُحكم من خلال عامل الجر (في) الذي يمنحه علامة [+ جر]، ولكن الـ ف (الاسم) في (9 . ب) يُحكم من خلال عامل الفعل الذي يمنحه علامة [+ نصب].

إن أهم عملية في ظاهرة اللزوم والتعدي هي التي تحدث في الأفعال التي يمكن أن تكون لازمة ومتعدية في الوقت نفسه[10]. ويكون هذا غالباً في «أفعال المطاوعة» وما شابهها. فعلى أن النحاة العرب صنّفوا الأفعال اللازمة والمتعدية حسب ما تتطلبه من مفاعيل إلا أن هذا التصنيف يبقى غامضاً في بعض الأحيان.

ذلك أن بعض الأفعال (مع تغيرات صرفية بسيطة) يمكن أن تحدث مع مفعول نحوي ويمكنها أن تحدث دون هذا المفعول النحوي، ويبقى التركيب صحيحاً من الوجهة النحوية والدلالية. وبهذا فإنها تُصنّف على أنها أفعال لازمة/متعدية. وهذا يعني أن مثل هذه الأفعال لها بنيتان منطقيتان تعملان في مجالين دلاليين اثنين. إن الجذر العربي **ك س ر** مثلاً يمكن أن يكون له شكلان دلاليان كما هو الحال في الأمثلة التالية :

(10) أ . كسر زيدٌ الكأسَ

ب . انكسر الكأسُ

سوف أفترض هنا أن التركيب في (10 . ب) هو تركيب مبني للمجهول، وسأدعو مثل هذا التركيب «**المجهول الحصولي**» (Inchoative passive).

يقوم هذا النوع من المجهول على عمليتين اثنتين : الأولى دلالية والثانية نحوية. إن الحجة على هذا الافتراض هي أن مثل هذه التراكيب تعبر عن غياب **الفاعل الحقيقي** على حد تعبير ابن يعيش أو **الفاعل الدلالي ــ المنطقي** على حد تعبير ولتركوك. فالفاعل النحوي (م إ ــ الكأسُ) في (10 . ب) لا يعبر عن الفاعل الدلالي وذلك لأنه لم يُمنح الدور الدلالي [+ فا] وإنما مُنح الدور الدلالي [+ مو] عندما كان في التركيب المعلوم (10 . أ) كونه فاعلاً نحوياً يعمل فيه الفعل (انكسر).

سأفترض أيضاً أن العمليات التحويلية التي تحوّل التركيب المعلوم إلى تركيب مجهول حصولي يمكن أن تكون كالتالي :

(11) أ . [م (فعل) ..... بتطبيق ش غ ⟵ (فعل)]

[+ س، + معلوم] [+ ح، + مجهول]

ب . [م إ (اسم) ⟵ م إ (ϕ)]

[+ فا] [− فا]

ج . [م إ (اسم) ⟵ ف (أثر)]

[+ مو]

د . [م (فعل) ..... م إ (اسم)]

[+ ح، + مجهول] [+ رفع]

يمكن توضيح البنيتين العميقتين اللتين تمثلان البنيتين السطحيتين (10 . أ) و (10 . ب) من خلال الأمثلة المشجرة التالية :

(12) أ .

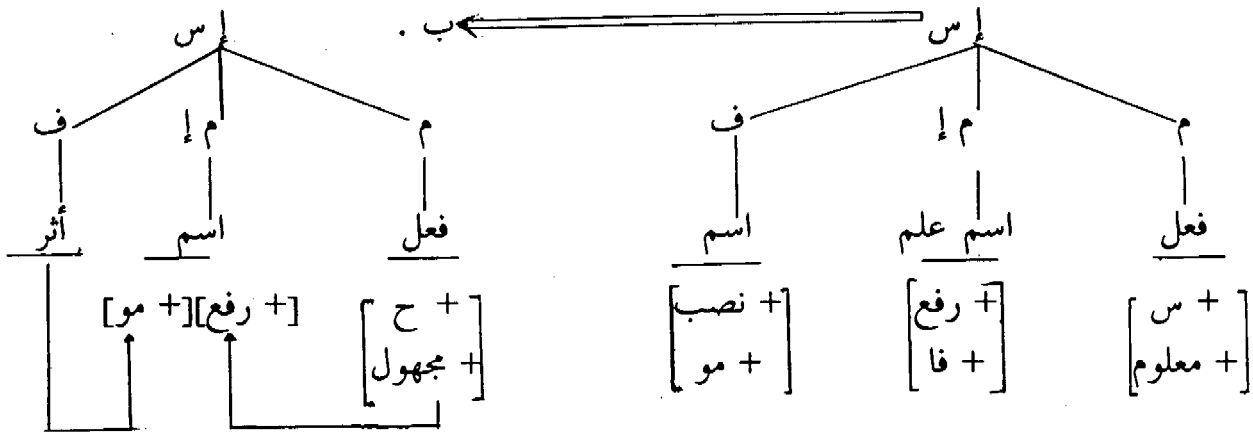

وهكذا يتبيّن أن العمليات الجارية في هذه التراكيب هي عمليات تحويلية نحوية ودلالية فقط. ففي البنية العميقة (12 . ب) فإن الـ م (فعل) يتحول إلى مجهول حصولي يعمل على الـ م إ (الفاعل النحوي) مانحاً إياه العلامة الإعرابية [+ رفع] فقط، دون أن يمنحه الدور الدلالي [+ مو]، ذلك لأن الـ م إ (الفاعل النحوي) سيرث هذا الدور من التركيب المعلوم السابق.

سأفترض هنا أن «**المجهول الحصولي**» يمكن أن يكون سبباً في توليد تركيب مجهول آخر وذلك من خلال تطبيق النظام الاشتقاقي الثنائي الاتجاه. سأدعو هذا النوع من المجهول «**المجهول الكوني**» (Stative passive).

أيضاً يتضمن هذا النوع من المجهول عمليات تحويلية نحوية ودلالية فقط. لنتأمل الأمثلة التالية :

(13) أ . انكسر الكأسُ

ب . الكأسُ مكسورٌ

إن المجهول الكوني في (13 . ب) يعبر عن غياب **الفاعل الحقيقي** ذلك أن المبتدأ النحوي (أي الكأسُ) ليس هو فاعل الحدث المنطقي والدلالي وإنما هو ــ كما رأينا سابقاً ــ موضوع دلالي عمل عليه فاعل الحدث. سوف أفترض أن الإجراء التحويلي من المجهول الحصولي في (13 . أ) إلى المجهول الكوني في (13 . ب) يتضمن العمليات التالية :

(14)

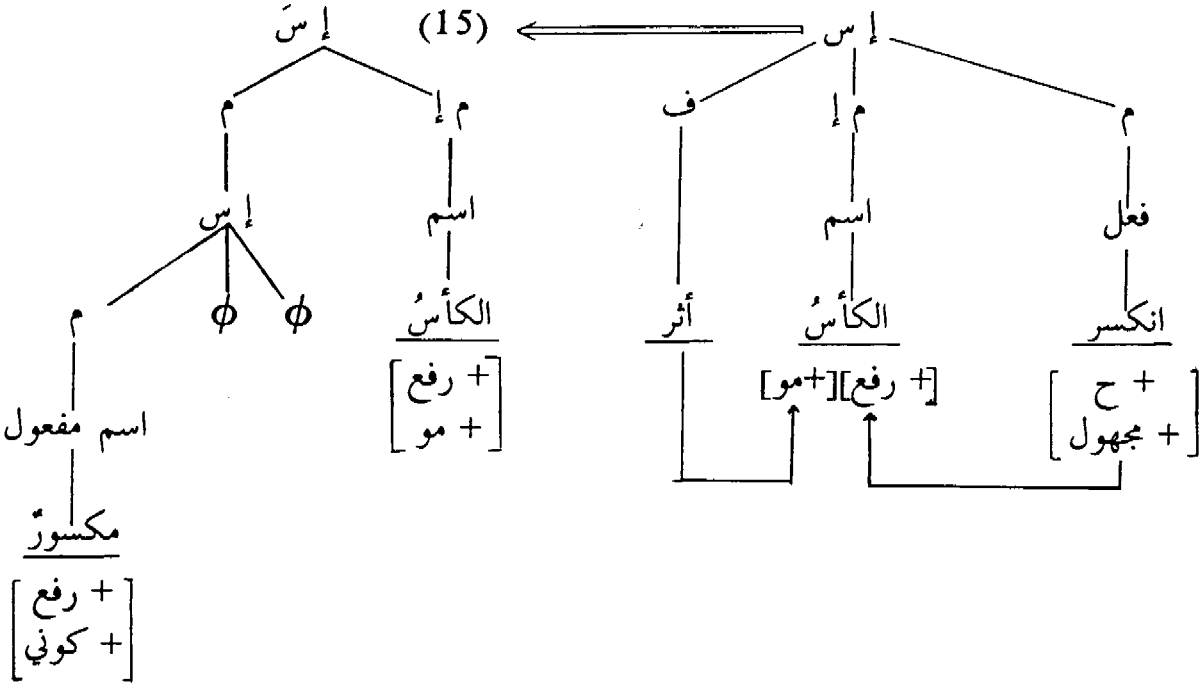

على أية حال، إن المجهول الكوني هو تركيب يرتبط بنظام دلالي عام يمكن شرحه بدقة ضمن النظرية الدلالية التي وضعها ولتر كوك (1980). فإذا كان لدينا مجموعة من الأشكال **الحركية** (Active)، **والإجرائية** (Process) **والكونية** (Stative) التي تنتمي إلى جذر صرفي واحد فيمكننا عندها تحليل هذه الأشكال طبقاً للنظام الدلالي الثنائي الاتجاه.

إن الفعل الكوني في هذا النظام يعتبر الأساس أو المحور، وإن الفعل الإجرائي يتألف من الفعل الكوني + الاشتقاق الحصولي (ش ح)، ويمثل هذا التركيب محمولاً دلالياً منطقياً سماه كوك **نحو الحصول** (COME ABOUT).

أما الفعل الحركي فيتألف من الفعل الإجرائي + الاشتقاق السببي (ش س)، ويمثل هذا التركيب محمولاً دلالياً منطقياً سماه كوك **سبِّب** (CAUSE)، وهكذا فإن البنية المنطقية للتراكيب الكونية والإجرائية والحركية يمكن أن تبين في الأمثلة التالية :

(16) أ . **خوَّف** تأبط شراً زيداً

ب . **خاف** زيدٌ

ج . زيدٌ **خائف**

إن التحولات التي طرأت على الـ م (الخبر) في (16 .أ) وحولته إلى (16 .ب) و(16 .ج) يمكن أن تمثل في القاعدة التالية :

(17) [م (فعل) ← م (فعل) ← م [اسم فاعل / اسم مفعول]]

[+ س / + معلوم] [+ ح / + مجهول] [+ كوني / + مجهول]

وطبقاً لفرضية كوك الدلالية فإن المحمول المنطقي سبِّب (س) هو محمول يتطلب عنصرين لغويين بحيث يربط حدثاً بحدث أو يربط فاعلاً حقيقياً بحدث قام بفعله كما هو الأمر في (16 .أ).

على أية حال، لا نستطيع أن نتوقع أن جميع الأفعال العربية يمكن أن تنسجم مع هذه الفرضية الدلالية ذلك لأن هناك بعض الأفعال التي يوجد فيها ما يسميه كوك «الفجوات الدلالية» (Semantic Gaps) و «الفجوات المعجمية» (Lexical Gaps). فالفعل **قرأ** في العربية ليس له شكل حصولي كما هو الأمر في (انكسر) مثلاً. إن فعل **قرأ** يملك شكلين دلاليين اثنين فقط :

الشكل السببي (قرأ زيدٌ الكتابَ) والشكل الكوني (الكتابُ مقروءٌ). أما الشكل الحصولي (* أنقرأ الكتاب) فغير موجود في العربية.

والواقع إن المعجم العربي يستطيع أن يقدم لنا مجموعة من الأشكال المرتبطة مع بعضها بعضاً من الناحية المعجمية. فهذه الأشكال ترتبط مع بعضها بعضاً دلالياً من خلال النظام الاشتقاقي الثنائي الاتجاه الذي يعمل على أربع محمولات دلالية ــ منطقية هي : **الحصولية** (Inchoative)، **الإرجاعية** (Resultative)، **السببية** (Causative)، **الإلغائية - اللاسببية** (Decausative).

ولكننا لا نستطيع أن نملأ الفجوات الدلالية الحاصلة في بعض الأفعال العربية من خلال هذا النظام، لذلك لا بد من استعمال أشكال معجمية أخرى خارجة عن عملية الاشتقاق هذه. وفي بعض الأحايين لا توجد أشكال معجمية لكي تملأ هذه الفجوات الدلالية لذلك تبقى كما هي في بعض اللغات البشرية.

إن الشكل البياني التالي يُبيّن قائمة من الأفعال العربية والانكليزية المرتبطة ببعضها بعضاً من الوجهة الدلالية. أضف إلى ذلك أن هذا الشكل البياني يُبيّن بعض الفجوات المعجمية التي يمكن ملؤها سواءً عن طريق الاشتقاق أم عن طريق الأشكال المعجمية. هذا الارتباط الدلالي يتجلى من خلال الأفعال الكونية والإجرائية والحركية كما هو موضح في الجدول التالي :

كن – كوني (صفة- اسم فاعل / اسم مفعول)		نحو الحصول – إجرائي (لازم)		سبّب – حركي (متعدي)	
عربي[11] (1)	انكليزي	عربي (2)	انكليزي	عربي (3)	انكليزي
(1) مفتوح	open	انفتح	open	فتح	open
(2) مكسور	broken	انكسر	break	كسر	break
(3) متحرك	ϕ	تحرّك	move	حرّك	move
(4) أصم	deaf	0	ϕ	أصم	deafend
(5) ميت	dead	مات	die	أمات	kill
(6) معافى	healthy	تعافى	ϕ	عافى	ϕ
(7) مغسول	washed	اغتسل	wash	غسل	wash
(8) متدحرج	rolled	تدحرج	roll	دحرج	roll
(9) منصفق	ϕ	انصفق	slam	صفق	slam
(10) مندلع	protruded	دلع	protrude	دلع	protruded
(11) مضاء	ignited	أضاء	ignited	أضاء	ignited
(12) هابط	lowered	هبط	ϕ	أهبط	lowered
(13) كاسفة	eclipsed	كسفتِ (الشمسُ والقمرُ)	eclipsed	كسف (الله الشمسَ والقمرَ)	eclipsed
(14) نحيف	thin	نحف (الرجل)	thin	أنحف (المرضُ الرجلَ)	thin
(15) منسرحة	led	انسرحت	ϕ	سرّح (الصبيانَ والدوابَ)	led
(16) مزدحم	crowded	ازدحم	crowd	زحم	crowd
(17) عاطس	ϕ	عطس (خالدٌ)	sneeze	عطّس (زيدٌ خالداً)	ϕ
(18) مقروء	read	ϕ	read	قرأ	read
(19) أزرق (زرقاء)	blue	ازرقّت (ازراقت)	ϕ	زرُقت (عينُه)	ϕ
(20) أحمر	red	احمرَّ (حمُر)	redden	ϕ	redden
(21) أبيض	white	ابيضَّ	whiten	ϕ	whiten
(22) أسود	black	اسودَّ	blacken	ϕ	blacken
(23) أخضر	green	اخضرَّ	green	ϕ	green
(24) أصفر	yellow	اصفرَّ	yellow	ϕ	yellow
(25) بني	brown	ϕ	brown	ϕ	brown
(26) رمادي (رمداء)	gray	ارمدّ (وجهُه)	gray	ϕ	gray
(27) مرتفع	raised	ارتفع	ϕ	رفع	raise
(28) خائف	afraid	خاف	feared	خوّف (أخاف)	frightened
(29) فرح	happy	فرِح	ϕ	فرّح (أفرح)	ϕ
(30) جالس (متجالسان)	ϕ	جلس (تجالسا)	sat	أجلس (جالس)	ϕ
(31) ماشٍ (متماشيان)	ϕ	مشى (تماشيا)	walk	مشّيت (تماشى)	walk
(32) حاضر	brought	حضر	ϕ	أحضر (استحضر)	bring

يتبين من الجدول السابق أن الاشتقاق الثنائي الاتجاه هو عملية لسانية مهمة وذلك لأنها واقعاتٌ دلاليةٌ عميقة ومختلفة تمثل بنيات منطقية متنوعة. وهكذا فإن الأفعال اللازمة / المتعدية يمكن أن تفهم على أنها أفعال كونية وإجرائية وحركية ضمن مجال واحد، وإن الوحدات الدلالية الأربعة وهي الحصولية والإرجاعية والسببية والإلغائية هي التي تستطيع أن تصف هذا الارتباط العلائقي بين هذه الأفعال.

وباختصار، تُظهِرُ اللغة العربية **تراكيب لازمة** و **تراكيب متعدية**. كما أنها تظهر في الوقت نفسه **تراكيب لازمة/متعدية**. التراكيب المتعدية تتطلب مفعولاً واحداً أو مفعولين اثنين أوثلاثة مفاعيل، والتراكيب اللازمة لا تتطلب أي مفعول. أما التراكيب اللازمة / المتعدية فإنها مرتبطة دلالياً من خلال العلاقة الكونية والإجرائية والحركية.

وقد افترضتُ هنا أن التراكيب الكونية والإجرائية هي تراكيب مجهولة تشمل العمليات النحوية والدلالية دون العمليات الصوتية. أما التراكيب التي تشمل العمليات النحوية والدلالية والصوتية فهي التراكيب المتعدية والتراكيب اللازمة، وهذا ما سوف نعالجه في القسم التالي :

1 . 1 . 1 . المبني للمجهول في التراكيب المتعدية

يتنوع المبني للمجهول في التراكيب المتعدية بتنوع المفاعيل التي يتطلبها الفعل المتعدي. وهكذا فإن المبني للمجهول في التركيب الذي يتطلب مفعولاً واحداً يختلف عن المبني للمجهول في التركيب الذي يتطلب مفعولين أو ثلاثة مفاعيل.

ففي حالة التركيب المعلوم المتعدي لمفعول واحد والذي نريد أن نبنيه للمجهول فإن الـ ف (المفعول به) سينتقل عبر قاعدة تحويلية إلى الموقع م إ (ـــ) حاملاً معه الدور الدلالي الذي ورثه عن التركيب المعلوم ومخلفاً وراءه في الوقت نفسه أثراً لغوياً مفرغاً على حد تعبير تشومسكي أو نية التأخير على حد تعبير الجرجاني.

ومنذ أن أصبح الفاعل النحوي في التركيب المجهول خالية (ϕ) غير تارك أي شيء خلفه، فإن العامل وهو في هذه الحالة الفعل المجهول سيعمل على الـ م إ (المفعول به) ويمنحه علامة الرفع من أجل أن يعمل وكأنه فاعل نحوي. من هنا أطلق عليه النحاة العرب المتأخرون «**النائب**» الذي يستطيع أن ينوب عن الفاعل النحوي المحذوف في كل الوظائف المسندة إليه. لنتأمل الأمثلة التالية :

(1) أ . قَتَلَ ديكُ الجن حبيبَته.
ب . قُتِلت حبيبتُه.
ج .

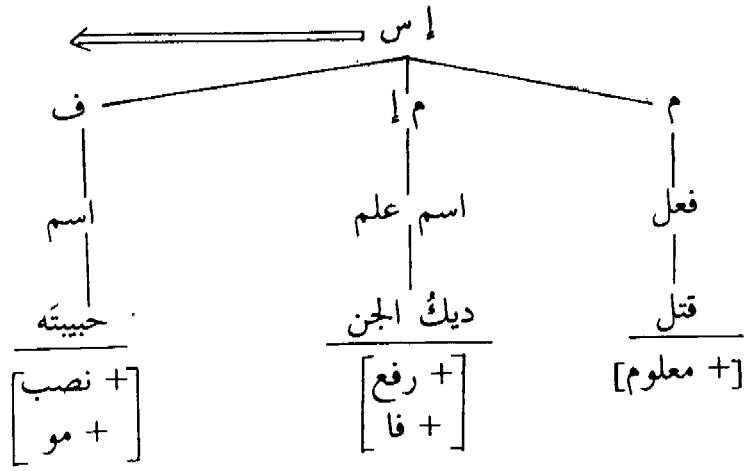

د .

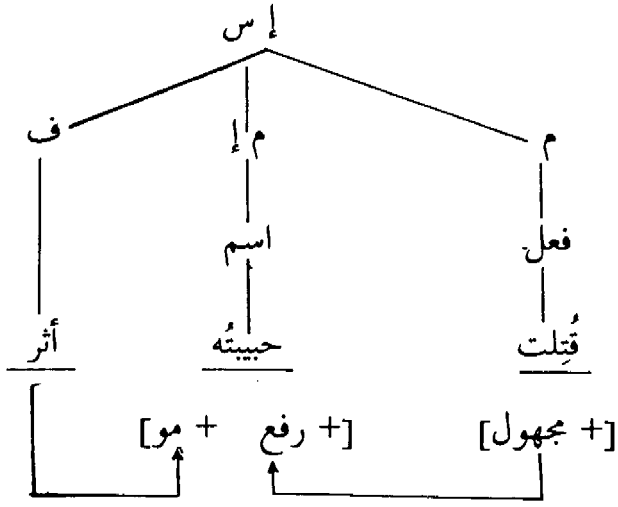

(2) أ . قَتَلَت شجرةُ الدر حبيبَها

ب . قُتِلَ حبيبُها

ج .

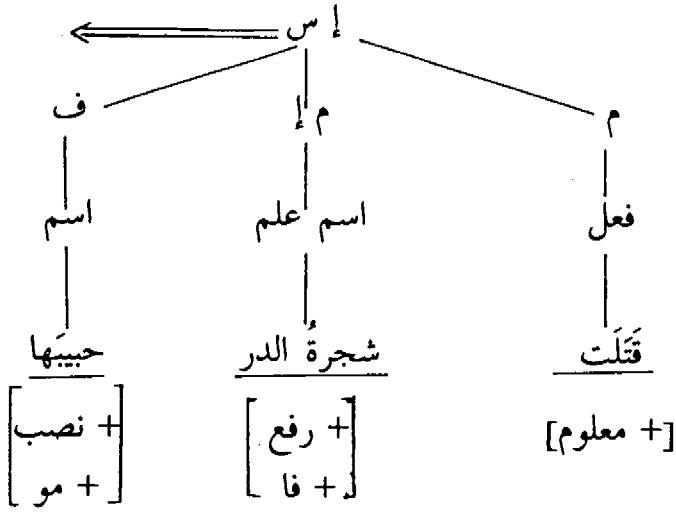

د .

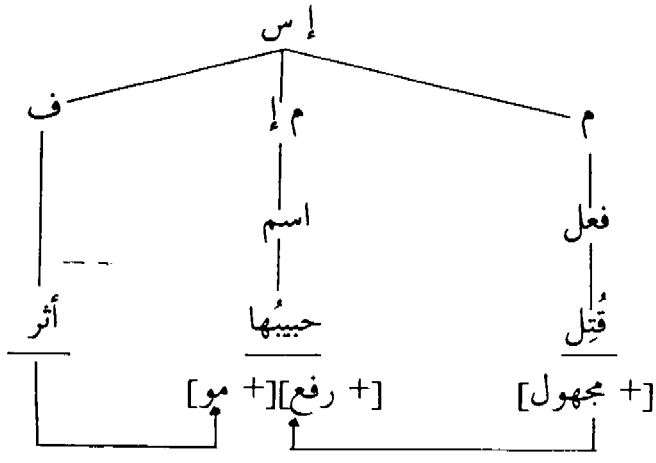

نلاحظ في الأمثلة (1 . أ) و (2 . أ) أن الفعل المعلوم يتفق مع معموله في التذكير والتأنيث من خلال قاعدة «الموافقة». ولكن عندما ينتقل المفعول به (مو) إلى الموقع م إ (ـــ) ليجاور الفعل المجهول كما هو الحال في (1 . ب) و (2 . ب) فيجب عندها أن يتفق مع عامله الجديد وهو الفعل المجهول في تلك الصفات النحوية المذكورة. بالإضافة إلى ذلك فإن الفعل المجهول سيمنح المفعول به (مو) المنقول علامة الإعراب [+ رفع].

والحقيقة إن كل الأفعال المتعدية لمفعول واحد يسري عليها الإجراء التحويلي الموجود في (1 ج – د) و (2 ج – د). إن أهم إجراء نحوي تحويلي هنا هو أن الفاعل النحوي يُحذف ويصبح خالية (ϕ)، وإن المفعول به ينتقل من موقعه ليحل محل الفاعل النحوي المحذوف وإن هذا المفعول به سيخلف وراءه أثراً معجمياً مفرغاً ف (أثر) كان قد ورث منه الدور الدلالي [+ مو]، ثم إن الفعل المجهول سيمنح الـ م إ (مو) العلامة الإعرابية [+ رفع].

يمكن للتعدية في اللغة العربية أن تعمل على مفعولين اثنين ولكن ضمن ضوابط محددة تُطبّق من أجل توليد تركيب نحوي صحيح. لقد لاحظنا في القسم السابق أن بعض المفاعيل في التراكيب المتعدية لا تستطيع أن تشكل تركيباً كونياً صحيحاً وذلك بسبب القواعد الدلالية المختارة المفروضة عليها. في مثل هذه الحالة يمكن للمبني للمجهول أن يعمل فيه أي مفعول من هذه المفاعيل وينقله إلى موقع الفاعل المحذوف كما هو الحال في الأمثلة التالية :

(3) أ . أعطيتُ زيداً درهماً

ب . أُعطي زيدٌ (أثر) درهماً

ج . أُعطي درهمٌ زيداً (أثر)

إن العمليات التحويلية الجارية في الأمثلة السابقة (3 . أ ب ج) يمكن أن تبين في (4 .أ ب ج) :

(4) أ .

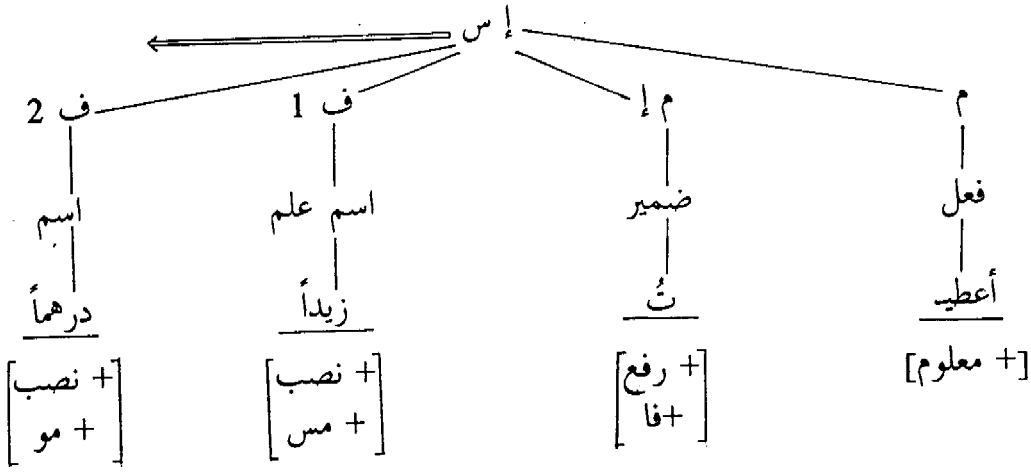

ب .

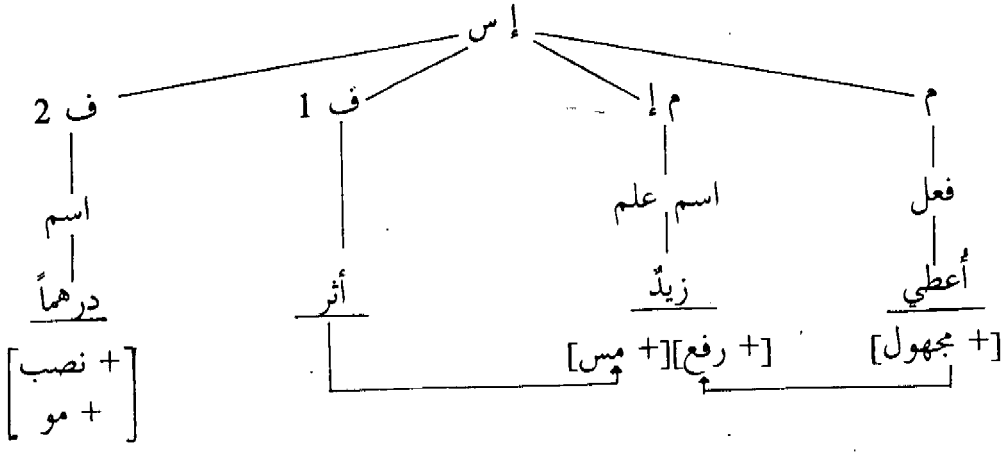

ج .

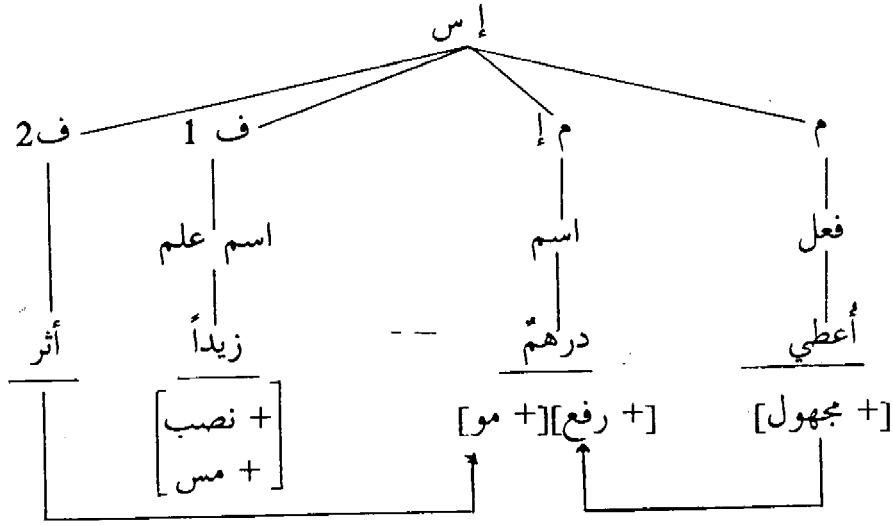

كما هو مبين في (4 .ب) و (4 .ج)، فإن كلا الـ ف 1 (مس) أو الـ ف 2 (مو) يمكن أن تنتقل إلى موقع الـ م إ (ـــ) لتحل محل الفاعل النحوي المحذوف. وهذا الجواز في انتقال أحد المفعولين يسوغه عدم قدرة هذين المفعولين على صياغة تركيب كوني قائم برأسه.

ولكن الأمر سيختلف بالطبع عندما يمكن لهذين المفعولين أن يصوغا تركيباً كونياً قائماً بنفسه. إن الـ ف 1 (المفعول به) المجاور مباشرة ليسار الفاعل النحوي هو الذي يجب أن ينتقل ليحل محل الفاعل النحوي المحذوف في التركيب المجهول. والمسوغ لهذا الضابط هو أن الـ ف 2 (المفعول به الثاني) يمكن أن يكون مركبات نحوية مختلفة مثل **الظرف الزماني أو الجار والمجرور أو التركيب الفعلي أو اسم الفاعل أو التركيب الكوني**. ففي حالة انتقال هذه المركبات لتحل محل الفاعل المحذوف فإنها ستخرق القواعد الدلالية المختارة (Selectional Semantic Rules). لنتأمل الأمثلة التالية :

	ف 1 (اسم)	ف 2 (ظرف)
(5) أ . ظننتُ	القتالَ	غداً
ب . ظُنّ	القتالُ	غداً

	ف 1 (اسم علم)	ف 2 (جار ومجرور)
(6) أ . ظننتُ	زيداً	في البيت
ب . ظُنَّ	زيدٌ	في البيت

	ف 1 (اسم علم)	ف 2 (تركيب فعلي)
(7) أ . ظننتُ	زيداً	قام (ضمير = ϕ)
ب . ظُنَّ	زيدٌ	قام (ضمير = ϕ)

	ف 1 (اسم علم)	ف 2 (اسم فاعل)
(8) أ . ظننتُ	زيداً	قائماً
ب . ظُنَّ	زيدٌ	قائماً

	ف 1 (اسم علم)	ف 2 (تركيب كوني)
(9) أ . ظننت	زيداً	أبوه قائم
ب . ظُنَّ	زيدٌ	أبوه قائم

إن الـ ف 2 (المفعول به الثاني) في الأمثلة السابقة تمثله مركبات نحوية مختلفة. فهي ظرف زمان في (5 . أ) وجار ومجرور في (6 . أ) وتركيب فعلي في (7 . أ) واسم فاعل في (8 . أ) وتركيب كوني في (9 . أ). تستطيع هذه المركبات النحوية المختلفة أن تصوغ تراكيب نحوية صحيحة مع الـ ف 1 (المفعول به الأول). ولما كانت هذه المركبات تستطيع أن تكون خبراً في التركيب الكوني الجديد فإنه من المستحيل أن تنتقل إلى موقع الفاعل المحذوف

في عملية المبني للمجهول. وهذا ما يفسر انتقال الـ ف 1 (المفعول به الأول) إلى موقع الفاعل المحذوف ليحل محله في التركيب المجهول.

القاعدة العامة التي تستطيع أن تُفَسِّر الضوابط المفروضة على التراكيب المتعدية لمفعولين والتي يراد بناؤها للمجهول يمكن أن تصاغ كالتالي :

(10) X [إ س [.... م (فعل) .... م إ (ـــ) .... Y .... Z]] X في مجال الـ م ـــ المعلوم، فإن كلاً من Y أو Z يمكن أن تنتقل إلى موقع الـ م إ (ـــ) شريطة ألا تصوغ Y و Z تركيباً كونياً.

ضابط : (1) Y = اسم علم

(2) Z = اسم، جار ومجرور، ظرف، تركيب فعلي، تركيب كوني.

هذه القاعدة (10) يمكن أن تفسر الظاهرة نفسها في التراكيب المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، حيث نجد مرة أخرى أن القيد المفروض هنا هو قيد دلالي. وهكذا فإن الـ ف 1 (المفعول به الأول) يجب أن ينتقل إلى موقع الـ م إ (ـــ) ويحل محل الفاعل النحوي المحذوف في حالة المبني للمجهول. لنتأمل الأمثلة التالية :

(تركيب كوني)

(11) أ . أعلمتُ زيداً خالداً قائماً

ب . أُعلم زيدٌ خالداً قائماً

إن المفعول به الثاني والثالث في (11 .أ) يستطيعان صياغة تركيب كوني مما يمنع كلاً منهما من أن ينتقل إلى موقع الفاعل النحوي المحذوف.

والواقع يمكن للباحث أن ينظر إلى هذه التراكيب المتعدية التي لا تستطيع مفاعيلها أن تنتقل إلى موقع الفاعل النحوي المحذوف في المبني للمجهول من وجهة نظر التداخل التركيبي (Embedding). تقول الفرضية هنا إن التركيب المتداخل مع تركيب آخر يمكن أن يصوغ تركيباً نحوياً ودلالياً داخلياً، فإذا كان ذلك كذلك فإن أية حركة لأحد عناصر هذا التركيب ستخرق الوحدة الدلالية للتداخل التركيبي.

أما إذا نقلنا الـ ف (المفعول به الأول) إلى موقع الـ م إ (ـــ) ليحل محل الفاعل النحوي المحذوف فإننا بذلك نكون قد قدّمنا وأخّرنا العنصر اللغوي ضمن مجال تركيبي داخلي واحد، الأمر الذي يحافظ على صحة التركيب نحوياً ودلالياً.

1 . 1 . 2 . المبني للمجهول في التراكيب اللازمة

التراكيب اللازمة في العربية لا يمكن أن تبنى للمجهول. هذه هي القاعدة العامة، ولكن هناك بعض التراكيب اللازمة التي يمكن أن تخالف هذه القاعدة شريطة أن تحقق بعض الضوابط المعينة. إن الضوابط المفروضة على هذه التراكيب اللازمة طبقاً لما يذهب إليه ابن يعيش[12] تتلخص بأن المركبات النحوية التي تحل في موقع الـ م إ (ـــ) يجب أن تكون مركب **الجار والمجرور** أو مركب **الظرف** أو مركب **المصدر** أضف إلى ذلك أن هناك ضوابط أخرى يجب على هذه المركبات النحوية أن تحققها قبل أن تحدث في الموقع المذكور.

أوّل هذه الضوابط كما يذكر ابن عقيل[13] أن مركب الظرف يجب أن يكون متصرفاً (معرباً)؛ أي ينبغي أن تظهر عليه العلامة الإعرابية على السطح دون أي نوع من التقدير، وإلا فإن التركيب المجهول سيكون غير صحيح نحوياً. من هنا نجد أن المثال (1) صحيح نحوياً أما المثال (2) فهو ليس كذلك :

(1) أ . جُلس **ساعتان**.

ب .

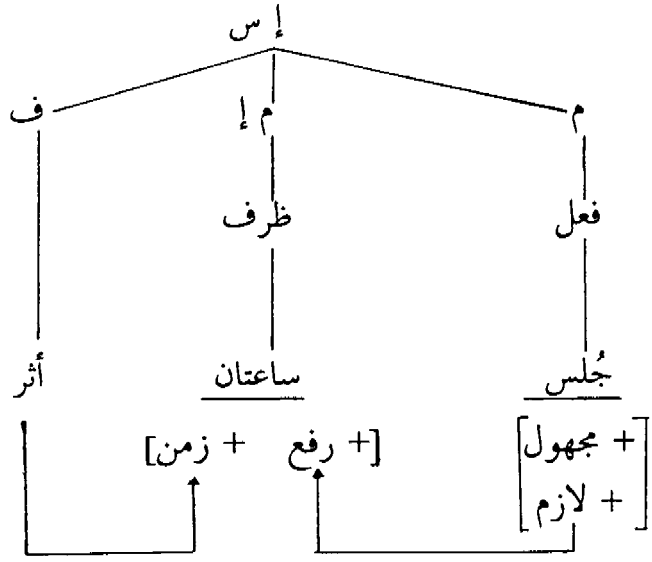

(2) * جُلِس **عندكَ**

ثاني هذه الضوابط مفروض على مركب الجار والمجرور ومركب المصدر فقط، وتتلخص بما يلي :

(3) أ . يجب أن يكون اسم المجرور معرّفاً [+ تعريف]

ب . يجب أن يكون حرف الجر قادراً على العمل في مركبات نحوية مختلفة ولا يختص بمركب نحوي واحد.

ج . يجب على حرف الجر ألاَّ يحمل معنى السَّببيَّة أو الغائية (لغاية معينة).

د . أما المصدر، فإن الضابط الوحيد المفروض عليه فهو أن يكون متصرفاً؛ أي مشتقاً من أشكال أخرى.

لنتأمل الأمثلة التالية المحققة للشروط التي ذكرها ابن يعيش وابن عقيل :

(4) أ . سار زيد بخالدٍ

ب . سير بخالدٍ

ج .

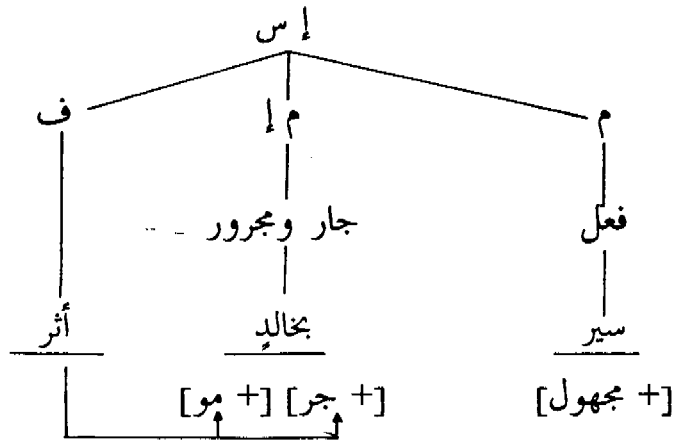

(5) أ . سار زيد فرسخين

ب . سير فرسخان

ج .

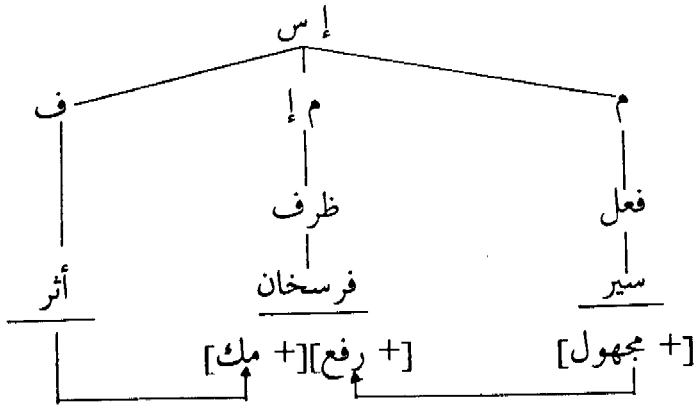

(6) أ . سار زيد يومين

ب . سير يومان

ج .

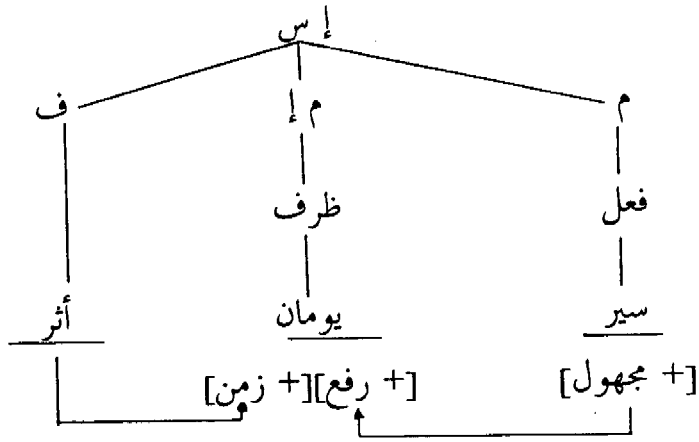

(7) أ . سار زيد سيراً شديداً

ب . سير سيرٌ شديدٌ

ج .

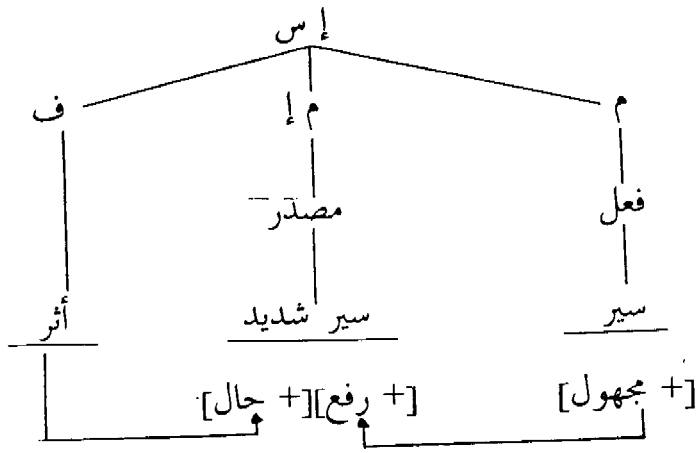

تُبيّن الأمثلة المذكورة أن مركب الجار والمجرور أو مركب الظرف أو مركب المصدر قد انتقل من مكانه الأصلي إلى موقع الـ م إ (ـــ) في المبني للمجهول، والحجة في هذا الانتقال هو أن الـ م إ (الفاعل النحوي) سيحذف ليصبح خالية (ϕ) وأن تلك المركبات النحوية في التركيب المعلوم ستحل محل الفاعل النحوي المحذوف وتعمل عمله. وينبغي أن نلاحظ هنا أن مركبات الجار والمجرور والمصدر والظرف عندما تحدث في تركيب واحد فإنها ستخضع إلى رتبة محددة يمكن أن تبين في المثال التالي :

(8) سار	زيدٌ	بخالدٍ	سيراً شديداً	فرسخين	يومين
فعل	فاعل	جار ومجرور	مصدر (حال)	ظرف مكاني	ظرف زماني

فإن ظهر بفعل ذلك أن الظرف في هذا التركيب خارج عن هذه الرتبة فإننا نستنتج أن الانتقال قد تم. بالإضافة إلى ذلك فإن العنصر المنقول سوف يحمل معه الدور الدلالي الذي ورثه من التركيب المعلوم وسوف يُمنح علامة إعرابية جديدة هي [+ رفع] من الفعل و [+ جر] من حرف الجر.

إن الشيء المهم هنا هو أن المبني للمجهول يتضمن **عمليات نحوية تحويلية وعمليات دلالية وصوتية**. والحجة في ذلك أن مركبات الجار والمجرور والظرف والمصدر تنتقل إلى موقع الفاعل المحذوف من خلال قاعدة تحويلية أسماها تشومسكي (**انقل ألفا**) ذلك لأن هذه المركبات يمكن أن تحدث في التركيب المعلوم جنباً إلى جنب مع مركب الفاعل النحوي. ولكن عندما يُحذف هذا الفاعل النحوي في حالة المجهول فإن هذه المركبات ستُنقل لتحل محله مخلّفة وراءها أثراً معجمياً مفرَّغاً، ولكن الحجة القوية على وجود العملية التحويلية في مثل هذه التراكيب المجهولة تأتي من حقيقة أن هذه المركبات عندما تُنقَل لتحل محل الفاعل المحذوف فإنها سوف تحمل معها دورها الدلالي الذي ورثته من التركيب المعلوم. أضف إلى ذلك أنه لكي تُمنح هذه المركبات علامة الرفع الإعرابية فإنها يجب أن تنتقل إلى الموقع الذي هو على يسار الفعل المبني للمجهول.

تتلخص الإجراءات التوليدية والتحويلية الجارية في التراكيب اللازمة المجهولة بما يلي :

(9) أ. الفاعل النحوي يجب أن يُحذف من التركيب ليصبح مكانه خالية (ϕ).

ب . الفعل اللازم المعلوم يتحول إلى فعل لازم مجهول بتطبيق بعض القواعد الصوتية.

ج . إن مركبات الجار والمجرور والظرف والمصدر تنتقل تحويلياً من مواقعها إلى مواقع جديدة في المبني للمجهول حاملة معها الدور الدلالي الذي ورثته من التركيب المعلوم وآخذة علامة إعرابية جديدة من الفعل المجهول.

وهكذا يتبيّن أن الدليل الحاسم الذي يثبت **مبدأ التحويل** (Transformation) في التراكيب اللازمة المجهولة يأتي من حقيقة أن مركبات الجار والمجرور والظرف والمصدر في بعض التراكيب اللازمة سوف تعمل عمل الفاعل وتنوب عنه. ففي مثل هذه التراكيب اللازمة والتي تختلف عن التراكيب اللازمة الموجودة في (10 – 11 – 12) فإن عملية المبني للمجهول تتضمن مبدأ التحويل حتماً.

لنتأمل الآن بعض الأمثلة المتعلقة بالتراكيب اللازمة المجهولة حيث لا يلعب فيها مبدأ التحويل (Transformation) أي دور على الإطلاق :

(10) أ . م / سير بزيد م إ / فرسخان يومين سيراً شديداً

ب .

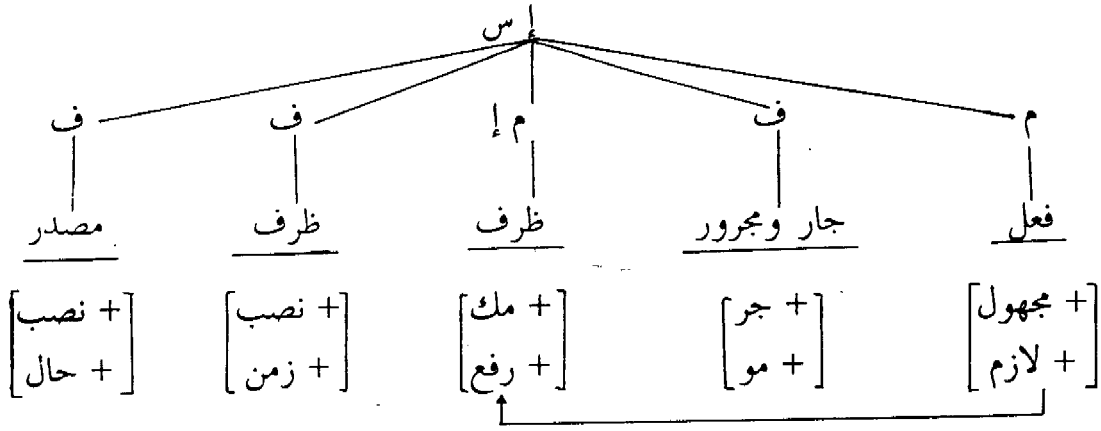

(11) أ . م / سير بزيد فرسخين م إ / يومان سيراً شديداً.

ب .

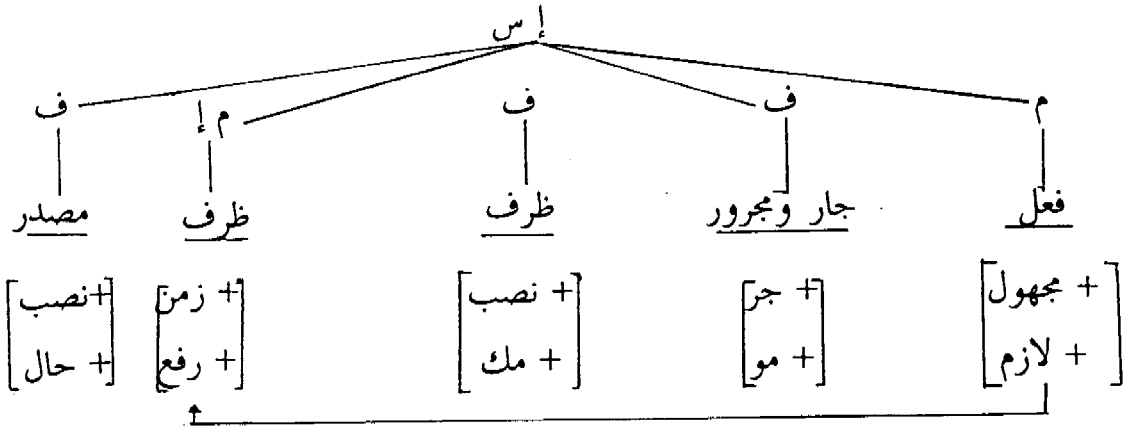

(12) أ . م / سير بزيد فرسخين يومين م إ / سير شديد

ب .

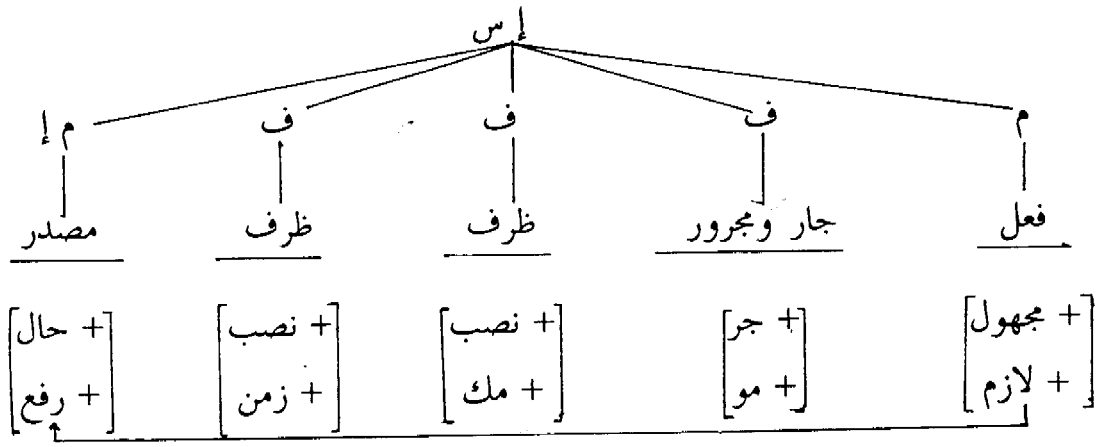

يتضح من الأمثلة (10 – 11 – 12) أن ليس هناك عملية تحويلية في التراكيب المجهولة. فهذه التراكيب متولدة في القاعدة المركبية (Base-Rules) دون الحاجة إلى القاعدة التحويلية (T-Rule). إن الإجراء الوحيد هنا هو العلامة الإعرابية الجديدة من الفعل المجهول. فباعتبار هذا الفعل المجهول عاملاً يعمل في العناصر اللغوية التي في مجاله فهو قادر على أن يمنح الـ م إ (ـــ) الفاعل النحوي العلامة الإعرابية [+ رفع] وفي أي موقع كان هذا الفاعل النحوي، منذ أن كان الفعل عاملاً مركزياً يحكم العناصر اللغوية التي في مجاله حكماً دلالياً ونحوياً. هذا النوع من التركيب اللازم المجهول سأدعوه ـــ «**المجهول الصرفي**» (Passive Morphology).

على أية حال، تُظهر اللغة العربية نوعاً آخر من التركيب اللازم المبني للمجهول يمكن أن يصنف ضمن ما أسميناه «المجهول الصرفي» الذي يستبعد العملية التحويلية. **وطبقاً لرأي الزجاجي، فإن سيبويه كان قد عرض بعض التراكيب اللازمة المجهولة دونما حاجة إلى مركب الجار والمجرور أو الظرف أو المصدر**[14] كما رأينا من قبل.

ويمكن أن نبين هذا النوع من المبني للمجهول في الأمثلة التالية :

(13) أ . ضُحِكَ (الضحك)

ب . قُعِدَ (القعود)

ج .

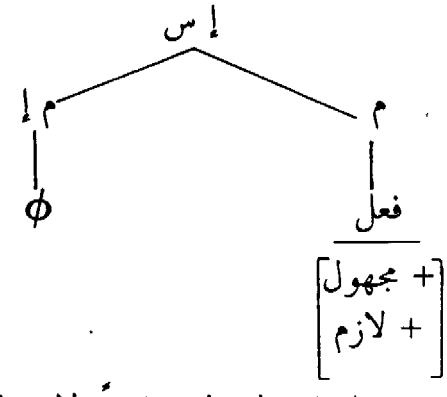

فباعتبار الفعل المجهول عاملاً لابد له من معمول، فقد افترض النحاة العرب أنه يعمل على المصدر المقدر (الضحك) أو (القعود) والذي يمثل عندنا مقولة خالية (ϕ).

لقد ذكر الاستراباذي في شرح الشافية[15] والسيوطي في الأشباه والنظائر[16] نوعاً ثالثاً من التركيب اللازم المجهول والذي يدعم ما أسميناه «المجهول الصرفي». **فالعربية تظهر بعض التراكيب اللازمة المجهولة التي ليس لها مقابل معلوم**. وهذا يعني أن مثل هذه التراكيب متولدة في القاعدة المركبية (Base-generated) دون الحاجة إلى القاعدة التحويلية (T.R). فالقاعدة ستولد الـ م إ (الفاعل النحوي) إلى يسار الفعل المجهول مباشرة. إن الفعل المجهول بدوره سيمنح الفاعل النحوي المتولد علامة الرفع. وهذا بالضبط ما عناه ابن يعيش عندما قال «ومنهم من يقول إن هذا الباب **أصل** قائم بنفسه وليس **معدولاً** من غيره»[17]. يتضح هذا النوع من المجهول الصرفي في الأمثلة التالية :

(14) أ . عُقِمَت المرأةُ

ب . زُكِمَ الرجلُ

ج . عُنِّست الجارية

د . جُنَّ زيد

ه . حُمَّ بكر[18]

إن الأفعال المجهولة ونوَّابَ فواعلها النحوية في (14 . أ – ب – ج – د – هـ) تولدت في القاعدة المركبية دون أن يكون لها مقابل معلوم[19]. إن الإجراء الوحيد المطبَّق عليها هو إجراء ذو طبيعة صرفية. وهكذا فإن البنية العميقة لمثل هذه التراكيب يمكن أن تُمثَّل في (15).

(15)

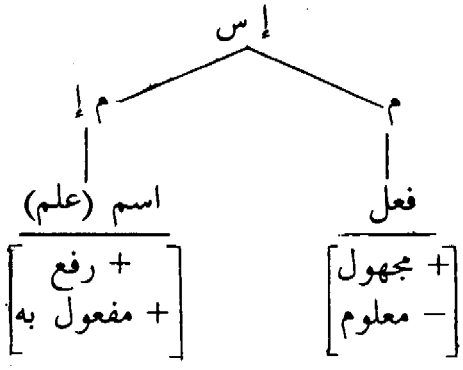

لقد افترضنا هنا أن الأفعال المجهولة ينبغي أن تُمنح الميزة الدلالية [+ مجهول] و [– معلوم] من أجل أن تميز عن الأفعال اللازمة المجهولة التي لها مقابل معلوم.

لقد حاولت حتى الآن أن أشرح الوجوه النحوية والدلالية لصيغ المبني للمجهول في اللغة العربية. وقد رأينا أن العمليتين النحوية والدلالية تشملان كل أنواع التراكيب المجهولة؛ **أي المجهول المتعدي النظامي التحويلي، والمجهول الحصولي والمجهول الكوني، والمجهول اللازم التحويلي، والمجهول اللازم الصرفي** بأنواعه الثلاثة.

سوف نرى في القسم التالي أن عملية المبني للمجهول تتضمن عاملاً مهماً جداً يستطيع أن يحدد هوية التركيب العربي المجهول وأعني به العامل الصوتي (الفونولوجي).

2 . الوجوه الصوتية لصيغ المبني للمجهول

لقد تناولت الصوتياتِ العربيةَ دراساتٌ عديدةٌ متطورة قام بها اللسانيَّان الأمريكيَّان مايكل برايم (1970) وجان مكارثي (1979) وآخرون. إن الإجراء الصوتي للفعل العربي المجهول حسب فرضية برايم يتضمن تحولات في السمات المميزة للصوائت الداخلية. وهكذا فإن صيغة الجذر الثلاثي الماضي [ف ـَ ع ـَ ل] يمكن أن تُبنى للمجهول من خلال تحويل الصائت [ـَ] إلى [ـُ] وتحويل الصائت [ـَ] إلى [ـِ]. وهذا التحويل سيفرز صيغة المجهول [ف ـُ ع ـِ ل]. وطبقاً لهذه الصيغة فإن الفعل المعلوم **ضَرَبَ** يمكن أن يُبنى للمجهول ليصبح **ضُرِبَ**. وفي الطريقة نفسها فإن صيغة المضارع [يـ ـَ + ف ع ـِ ل] (يـ ـَ = ياء المضارعة) يمكن أن تُبنى للمجهول من خلال تحويل الصائت [ـَ] في ياء المضارعة إلى [ـُ] وتحويل الصائت [ـِ] إلى [ـَ]. وهكذا فإن الفعل المعلوم **يَ + ضرِب** يمكن أن يُبنى للمجهول ليصبح **يُ + ضرَب**.

وقد ذكر برايم أيضاً أن السمة المميزة [+ مجهول] هي سمة تُمنح إلى صيغة الفعل المعلوم من خلال القواعد النحوية التحويلية التي تحوّل الصيغة [فَعَلَ] إلى [فُعِلَ] كما هو موضّح في (1).

(1) [ف ـَ ع ـَ ل] ← [ف ـُ ع ـِ ل]
[+ معلوم] [+ مجهول]

فمن خلال قواعد صوتية عدة كان قد طورها مكارثي (1979)، فإن صيغة الجذر العربي ستخضع إلى مجموعة معقدة من التحويلات الصوتية ــ الصرفية، منها أن الإجراء الصرفي للأفعال المعلومة والمجهولة يمكن أن يتضمن تكرار (تشديد) بعض الصوامت والصوائت، وبذلك فإن شكل الصيغة سيتغير.

على أية حال، يمكننا أن نشرح هذا الإجراء الصرفي ضمن فرضية أعم وأشمل كان قد وضعها اللساني الأمريكي موريس هالي (1973) وسماها «**الصوتيات الآلية المقطع**» (Autosegmental Phonology).

وطبقاً لهذه الفرضية فإن كل المورفيمات الصامتة والصائتة تُحكم من خلال عجرة ــ ص (التي تمثل الصوامت والصوائت)، والتي تتألف من طبقات مقطّعة وقوالب عروضية. فالفعل العربي مثلاً يتألف من الصوامت التي تشكل الجذر (ض ر ب) ومن الصوائت النغمية التي تشكل الحركات (ـَ) (ـِ) (ـُ).

إن بنية الصوامت وبنية الصوائت ستُرسم وفقاً لمجموعة مضبوطة من الطبقات العروضية، وكل طبقة تمثل ما دعاه العرب القدماء «**الصيغة**» (Stem). وسيتحول معنى الجذر في كل صيغة بحسب طريقة من الطرق التحويلية.

فإذا طبّقنا هذه الفرضية على الصوا(**مت**) والصوا(**ئت**) فإننا نستطيع أن نقول إن صيغة الفعل المجهول هي [ض ـُ ر ـِ ب]. وفي الطريقة نفسها نستطيع أن نقول إن صيغة اسم الفاعل هي [ض ـَ ـَ ر ـِ ب] وإن صيغة اسم المفعول هي

[مـَـ + ض ر ـُـ ب] (مـَـ = x أي سابقة). وهكذا فإن النظام الصوتي الآلي المقطع لصيغ المبني للمعلوم والمبني للمجهول يمكن أن يوضح كالتالي :

(2) أ .

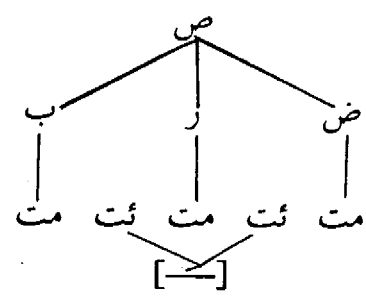

صيغة (1)

ب .

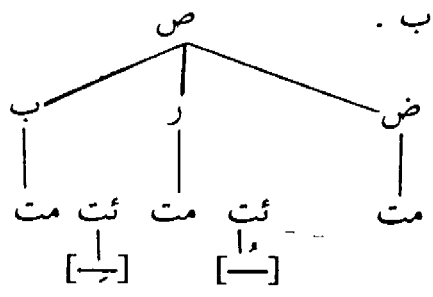

صيغة (2)

ج .

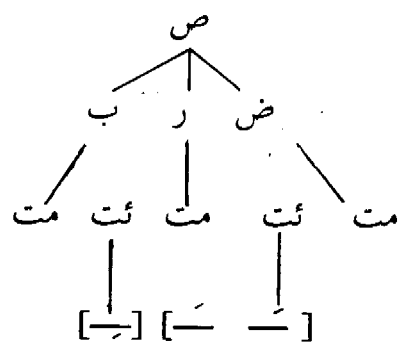

صيغة (3)

د .

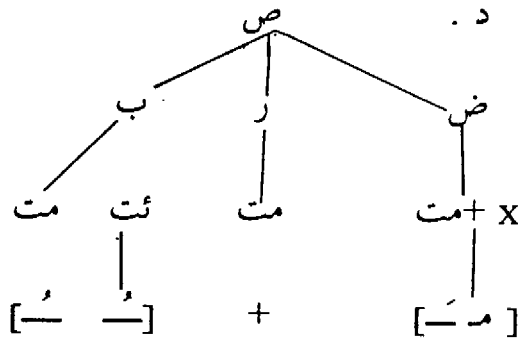

صيغة (4)

يتبيّن من هذه الصيغ أن النظام الصوتي الآلي المقطع أكثر قدرة على الاشتقاق الصرفي في اللغة العربية من نظام القواعد التحويلية وذلك لأن هذا النظام يستطيع أن يُخفِّض القواعد التحويلية إلى قاعدة واحدة فقط هي :

أ ← ب/ج حيث إن أو **ب** و **ج** هي سلسلة من العناصر الصوتية.

وصفوة القول إن هذا النظام يمكن أن يندرج تحت نظرية صرفية أكثر شمولاً كان قد وضعها ابن جني وسماها «**الاشتقاق الأكبر**»[20] ومفادها أن الجذر يمكن أن يصوغ عدة أبنية تنتمي إلى أسرة واحدة وذلك من خلال تقليبه طبقاً لضوابط معينة. فكل الأبنية المصوغة مثلاً من الجذر **ض ر ب** لها معنى واحد هو **الضرب** على الرغم من أن كل هذه الأبنية يمكن أن تحدث في سياقات مختلفة.

وهكذا وطبقاً لما يذهب إليه ابن جني، فإن أبنية المعلوم والمجهول هي أبنية تنتمي إلى أسرة واحدة تستطيع أن تصوغ عدة أبنية أخرى. من هنا كان تصوّر ابن جني للغة العربية على أنها أسرٌ وقبائل. فكل أسرة أو قبيلة لها شخصيتها الدلالية الخاصة بها. ويتضح تصوّر ابن جني لعملية الاشتقاق في الأفعال العربية من خلال هذا الشكل :

(3)

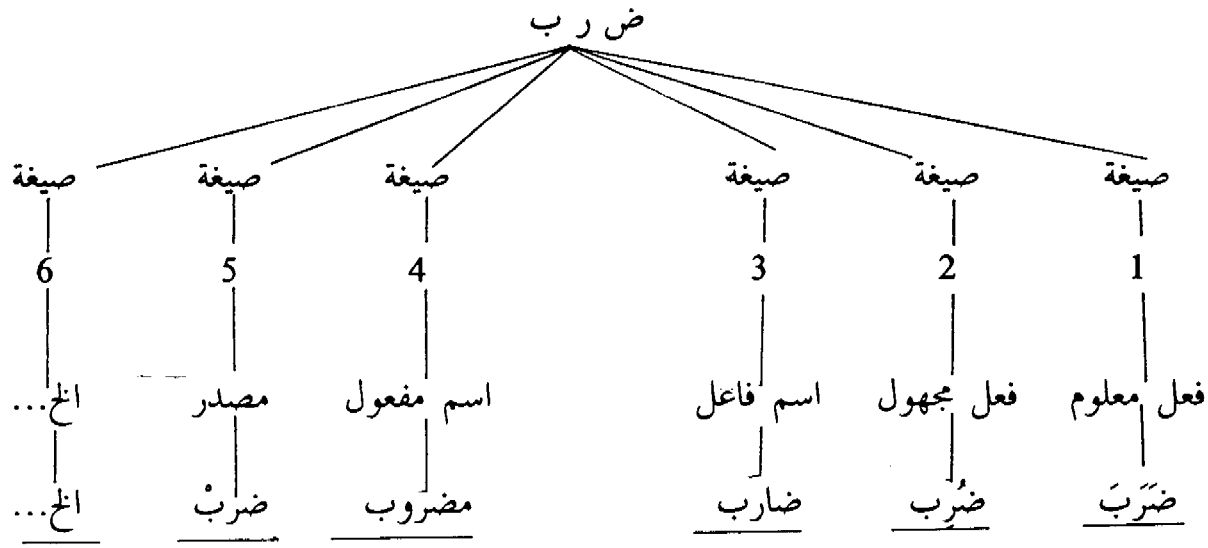

إن النظام الصوتي الآلي المقطع عند هالي ومكارثي والنظام الاشتقاقي عند ابن جني يمكن أن يوضحا على نحو أفضل من خلال استقرائنا لأبنية عربية متنوعة. لنتأمل الأمثلة التالية :

(4) أ . ضَرَبَ زيدٌ خالداً

ب . ضُرِبَ خالدٌ

(5) أ . دَحْرَجَ زيدٌ الحجرةَ

ب . دُحْرِجَتِ الحجرةُ

(6) أ . استَقْبَلَ زيدٌ الزائرَ

ب . استُقْبِلَ الزائرُ

نلاحظ في الأمثلة المذكورة أن كل الأفعال المجهولة هي أفعال ماضية على الرغم من أن صيغها جاءت مختلفة (فُعِل) (فُعْلِلَ) (استُفْعِل). فالصيغة في (4 . ب) هي ثلاثية (فُعِلَ) ولكنها في (5 . ب) هي رباعية (فُعْلِلَ) بينما في (6 . ب) هي خماسية (استُفْعِلَ).

إن التحولات الصوتية الجارية في هذه الصيغ الماضية يمكن أن تُبيّن في الجدول التالي :

(7)

	الصيغة	معلوم	مجهول
1 .	ثلاثية	مت ئت مت ئت مت [ـَـــ] ← [ـَـــ]	مت ئت مت ئت مت [ـُـــ] [ـِـــ]
2 .	رباعية	مت ئت مت مت ئت مت [ـَـــ] ← [ـَـــ]	مت ئت مت مت ئت مت [ـُـــ] [ـِـــ]
3 .	خماسية	مت ئت مت مت ئت مت مت [ـَـــ] ← [ـَـــ]	مت ئت مت مت مت ئت مت مت [ـُـــ] [ـِـــ]

التحويل الصوتي الرئيسي في (7) يكمن في أن الصائت [ـَـ] يصبح [ـُـ] [ـِـ] إن هذا الإجراء الصوتي من المعلوم إلى المجهول يقودنا لأن نصوغ قاعدة أكثر شمولية لصيغ الماضي المعلوم والمجهول كما هو مبين في (8).

(8) x

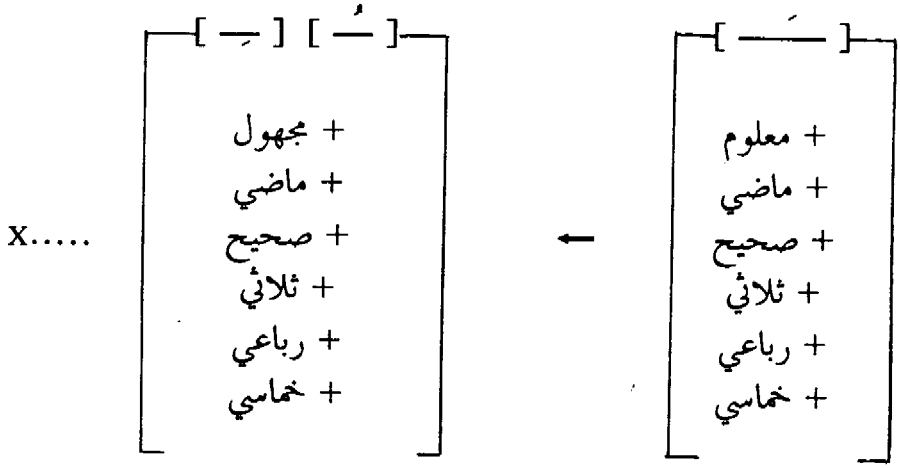

والواقع أن الإجراء الصوتي لصيغ الماضي في (8) له طبيعة مختلفة عن الإجراء الصوتي لصيغ المضارع في الأمثلة التالية :

(9) أ . يَضْرِبُ زيدٌ خالداً

ب . يُضْرَبُ خالدٌ

(10) أ . يُدَحْرِجُ زيدٌ الحجرةَ

ب . تُدَحْرَجُ الحجرةُ

(11) أ . يَسْتَقْبِلُ زيدٌ الزائرَ

ب . يُسْتَقْبَلُ الزائرُ

إن صيغ المضارع كما في الأمثلة المذكورة تخضع لإجراءات صوتية مختلفة ممّا يجعلها مختلفة ومتنوعة. فالصيغة (9 . ب) هي ثلاثية (يُفْعَلُ) والصيغة في (10 . ب) هي رباعية (تُفَعْلَلُ) والصيغة في (11 . ب) هي خماسية (يُسْتَفْعَلُ).

إن التحولات الصوتية الجارية في هذه الصيغ يمكن أن تُبيّن في الجدول التالي :

(12)

	الصيغة	معلوم	مجهول
1 .	ثلاثية	x ئت + مت ئت مت [ـَـ] [ـِـ]	x ئت + مت مت ئت مت [ـَـ] [ـُـ]
2 .	رباعية	x ئت + مت ئت مت مت ئت مت [ـِـ]	x ئت + مت ئت مت مت ئت مت [ـَـ]
3 .	خماسية	x ئت + مت مت ئت مت مت ئت مت [ـَـ] [ـِـ]	x ئت + مت مت ئت مت مت ئت مت [ـَـ] [ـُـ]

وهكذا نلاحظ أن التحويل الرئيسي في (12) هو أن السابقة (X) مع الصائتين [ـَـ] [ـِـ] تصبح [ـُـ] [ـَـ] في صيغة الثلاثي وصيغة الخماسي، أما الصائت [ـِـ] فيصبح [ـَـ] في صيغة الرباعي. يمكننا أن نصوغ قاعدة صوتية أكثر شمولية تستطيع أن تولد كل صيغ المضارع وتحولها من المعلوم إلى المجهول.

(13)

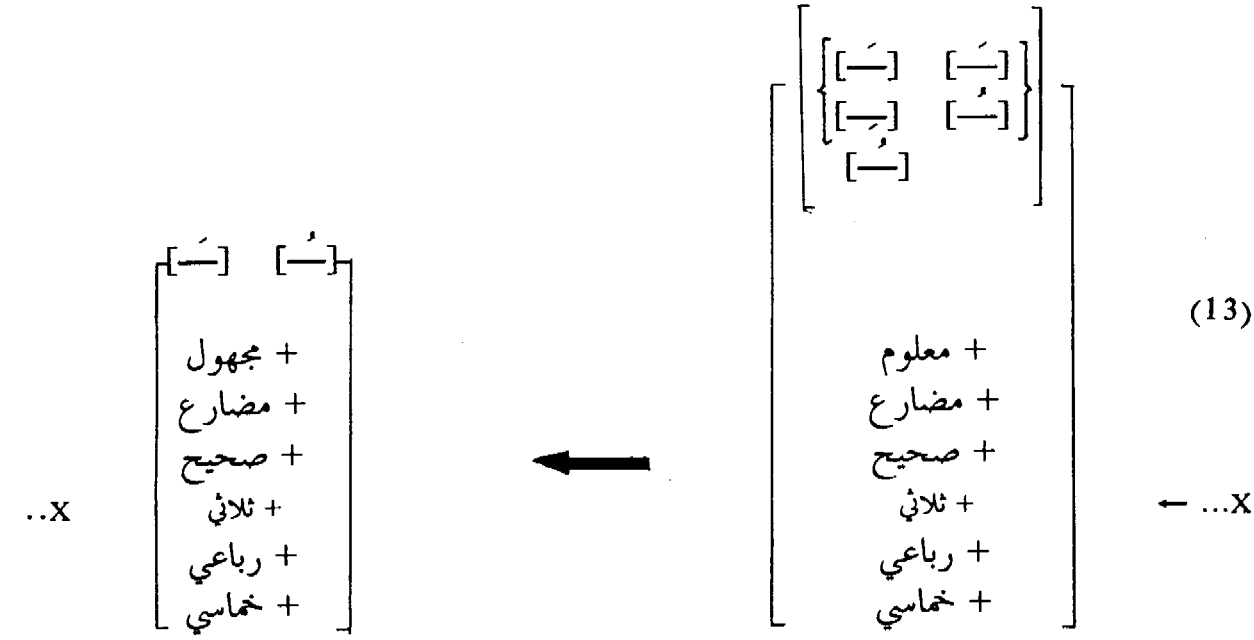

وهكذا نجد أن النظام الصوتي الآلي المقطع قادر على توليد كل الأشكال الصرفية المناسبة في العربية. فمن خلال العلاقة المتشابكة بين الصوائت والصوامت ضمن صيغة لغوية معينة يستطيع النظام الصوتي الآلي أن يولّد كل المورفيمات المطلوبة لصيغ المعلوم والمجهول.

3 . نتائج البحث

لقد كشفت هذه الدراسة أن التحليل اللساني المطبّق على التراكيب العربية المعلومة والمجهولة، والمبني على أبعاد معرفية أربعة هي؛ البعد الفلسفي العربي التراثي والبعد التوليدي ــ التحويلي والبعد الصوتي الآلي ثم البعد الدلالي قد أظهر أن التراكيب المبنية للمجهول تتنوع في بنيتها السطحية على أنها تتماثل في بنيتها العميقة. وقد كشفت لنا هذه الدراسة أيضاً أن هناك أنواعاً عدة للتراكيب المجهولة منها ما يخضع لمبدأ **التحويل** (Transformation) كالتركيب المتعدي المجهول والتركيب الحصولي ــ الإجرائي المجهول والتركيب الكوني المجهول ثم التركيب اللازم المجهول، ومنها ما يخضع **لمبدأ الصرف** (Morphology) دون تطبيق لمبدأ التحويل التشومسكي كالتركيب اللازم النظامي المجهول والتركيب اللازم السماعي المجهول ثم التركيب اللازم المجهول الذي ليس له مقابل معلوم.

إن ما خلصتُ إليه هذه الدراسة يتلخص بالقول إن المبني للمجهول يجب أن يُحلل من خلال مفهوم تجريدي يمثّل نظرية صوتية وصرفية ونحوية ودلالية مؤطرة بإطار رياضي حديث وذلك لكي تكون قادرة على أن تُبيّن العمليات الحاسوبية ــ المعلوماتية الداخلية الجارية ضمن هذه التراكيب وتُبيّن بالتالي كيفية تشكّلها في السطح وفي الأعماق.

ــ والله أعلم ــ

الهوامش

(1) انظر في هذا الصدد الدراسة المفصلة للدكتور عبد القادر الفاسي الفهري وهي بعنوان «البناء لغير الفاعل : تحليل معجمي» ضمن كتاب : **المعجم العربي ــ نماذج تحليلية جديدة**. دار توبقال ــ المغرب. (1986 ص 61 ــ 68).

(2) ابن يعيش، **شرح المفصل** المجلد الثاني ــ الجزء السابع (ص 69). بيروت 1970.

(3) حول هذا الموضوع انظر الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري ــ المصدر المذكور سابقاً (ص 99 ــ 130).
والمطاوعة في اصطلاحهم «التأثر وقبول أثر الفعل، سواء كان التأثر متعدياً نحو : علّمتُه الفقه فتعلّمَه، أي قبل التعليم، والتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول ذلك الأثر وهو متعد كما ترى، أو كان لازماً نحو : كسرته فانكسر : أي : تأثر بالكسر».
انظر **شرح الشافية** للاستراباذي ــ الجزء الأول (ص 103). مطبعة حجازي ــ القاهرة.

(4) ابن يعيش، **شرح المفصل** المجلد الثاني ــ الجزء السابع (ص 69). بيروت (1970).

(5) المرجع نفسه. (ص 7) و(ص 62) وانظر أيضاً الاستراباذي، **شرح الشافية** ــ المجلد الأول (ص 108) وانظر أيضاً الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، المصدر المذكور سابقاً (ص 102) حيث يقول : «وتقييدهم للمطاوعة بخاصة العلاج غير صحيح إذ نجد أفعالاً مثل «انغمّ» و «انجلى» وغيرها كثير، وكلها ليست علاجاً. والذي يزيد شكاً في علاقة المطاوعة بالعلاج أنهم جعلوا المطاوعة في غير العلاج من «افتعل» فقيدوا العلاج بصيغة واحدة هي «انفعل». فهذا القيد على معنى هو معنى المطاوعة غريب، لأنه دلالي من جهة، إذ هو محصور في طبقة أفعال العلاج، وهو صرفي من جهة أخرى، محصور في «انفعل».

(6) انظر سيبويه **الكتاب** المجلد الأول (ص 39) تحقيق عبد السلام هارون. طبعة عالم الكتب بيروت (بلا تاريخ) حيث يقول : «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر».
انظر أيضاً المبرد، **المقتضب** المجلد 3 (ص 95) تحقيق عبد الخالق عضيمي. طبعة عالم الكتب ــ بيروت (بلا تاريخ).

(7) انظر سيبويه، **الكتاب** المجلد الأول (ص 37) وانظر المبرد **المقتضب** المجلد 3 (ص 93).

(8) في هذه الحالة لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر. انظر سيبويه **الكتاب** المجلد الأول (ص 40) حيث يقول : «وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا دون الآخر أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقيناً كان أو شكاً وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك...».

(9) هذا مصطلح المتأخرين من النحاة ولا نجده عند سيبويه.
انظر سيبويه **الكتاب** المجلد الأول (ص 38 و159) والمجلد الثالث (ص 127 و135 و497). ولا نجده في **المقتضب** للمبرد. انظر فهارس الكتاب المجلد الرابع (ص 44).

(10) انظر **المقتضب** للمبرد. المجلد الثاني (ص 104 ــ 106).

(11) لمزيد من التفصيل حول هذه المواد :
انظر الزمخشري **أساس البلاغة**. طبعة دار صادر ــ بيروت 1979. وانظر أيضاً ابن منظور **لسان العرب**. طبعة دار صادر ــ بيروت 1979.

(12) انظر ابن يعيش، **شرح المفصل**. المجلد الثاني ــ الجزء السابع (ص 72 ــ 73). بيروت 1970.

(13) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**. المجلد الثاني (ص 119). مصر 1967.

(14) الزجاجي، **الجمل**، (ص 88 ــ 91). باريس.

(15) الاستراباذي، **شرح الشافية** (ص 272). بيروت 1975.

(16) السيوطي، **الأشباه والنظائر**. المجلد الثاني (ص 433) حيدر أباد 1940.

(17) ابن يعيش، **شرح المفصل**، المجلد الثاني ــ الجزء السابع. (ص 71). ــ بيروت 1970.

(18) هذه أفعال اشتهرت عند بعض اللغويين بأنها ملازمة لصيغة البناء للمجهول فاعتبروها مبنية للمجهول في الصورة اللفظية لا في المعنى ولذلك أعربوا المرفوع بها فاعلاً لا نائب فاعل.

انظر عباس حسن **النحو الوافي** المجلد الثاني (ص 106) طبعة دار المعارف بمصر (بلا تاريخ).

وانظر سيبويه **الكتاب** المجلد الرابع (ص 67) تحقيق عبد السلام هارون طبعة عالم الكتب ــ بيروت (بلا تاريخ).

وانظر ابن سيده **المخصص** المجلد الخامس عشر (ص 62) طبعة بيروت (بلا تاريخ).

وانظر الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري. **المعجم العربي ــ نماذج تحليلية جديدة** (1986). دار توبقال ــ المغرب.

(19) ولكن طبقاً لرأي سيبويه فإن لهذه الأفعال مقابلات معلومة وإن لم تستعمل في الكلام.

انظر سيبويه **الكتاب** المجلد الرابع (ص 67) تحقيق عبد السلام هارون طبعة عالم الكتب ــ بيروت (بلا تاريخ).

(20) ابن جني، **الخصائص**، المجلد الثاني، (ص 133) ــ بيروت 1952.

المراجع الأجنبية

Brame, M. 1970. «Arabic Phonology : Implications for Phonological Theory and Historical Semitic». Unpublished Ph. D. dissertation. M.I.T

Chafe, Wallace L. 1970. **Meaning and the Structure of Language.** University of Chicago Press.

Chomsky, Noam. 1957. **Syntactic Structures.** The Hague, Paris : Mouton.

------ . 1965 . **Aspects of the theory of Syntax.** M. I. T. Press.

------ . 1970 . «Rmarks on Nominalization». In **Readings in English Transformational Grammar.** Ed. R. A. Jacobs and P. S. Rosenbaum. Washington, O.C. : Georgetown University Press.

------ . 1971. «Deep Structure, Surface Structure, and Semantic Interpretation». In **Semantics : An Interdisciplinary Reader in Philosophy, Linguistics, and Psychology.** Edited by Steinberg and Jakobovits, pp. 183-216.

------ . 1975. **Reflections on Language.** Pantheon Books.

------ . 1977. **Essays on Form and Interpretation.**North-Holland Publishing Company.

------ . and Lasnik, Howard. 1977. «Filters and Control». **Linguistic Inquiry** 8 (3)

Chomsky, Noam. 1977. «On WH-Movement». In Wasow Culicover and Akmajian, eds., **Formal Syntax.** Academic Press.

------ . 1978. «ON Binding». **Linguistic Inquiry** 11 (1).

------ . 1981. **Lectures on Government and Binding.** Foris Publications.

------ . 1981. «Lectures on Government and Binding». Lecture, M.I.T. class. Fall 1981.

Cook, Walter A. 1976. «Five Models of Case Grammar». Mimeograph. Georgetown University, Washington, D.C.

------ . 1979. **Case Grammar : Development of the Matrix Model (1970-1978).** Washington, D.C.: Georgetown University Press.

------ . 1979. «Case Grammar and Generative Semantics». **Georgetown University Press on Languages and Linguistics,** Number 8. Washington, D.C : Georgetown University Press.

------ . 1980. «Introduction to Generative Semantics». Mimeograph. Washington, D.C : Georgetown University.

Halle, M. 1973. «Prolegomena to a Theory of Word Formation». **Linguistic Inquiry** 4.

Halle, Morries. 1981. «General Linguistics». Class lectures. M.I.T. Fall 1981.

Mc Carthy, J. 1979. «Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology». Unpublished Ph.D. dissertation, M.I.T.